الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-
University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

دور القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية

– دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية لولاية برج بوعريريج –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطلبة:
- بن بلخير دنيا
- حورية سهام

لجنة المناقشة	
الأستاذ(ة): عبد الواحد نسمية	رئيسا
الأستاذ(ة): بلفروم زهرة	مشرفا
الأستاذ(ة): بهلولي نور الهدى	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الفضل والمنة والحمد لله وحده عز وجل الذي أعاننا في إنجاز هذا العمل قال الله تعالى:" وقليل من عبادي الشكور..."

وصلى الله على نبيه المختار المبعوث رحمة للعالمين بن عبد الله القائل : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

وإنه لمن الوفاء والإعتراف بالجميل أن نزف تحية شكر وعرفان لكل المعلمين والأساتذة الذين أنارو درب مسارنا الدراسي، وكذا كل من أعطانا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو من بعيد؛

ونخص بالذكر الأستاذة "بلفروم زهرة" التي لها جزيل الشكر على المجهودات الجبارة التي بذلتها في إشرافها على مراحل بحثنا ولم تبخل علينا بتوجيهاتها المثمرة التي أنارت لنا الطريق للوصول إلى هذه المرحلة، وكذا نقدم خالص الشكر والتقدير والإحترام للأستاذة "قارة مُحَّد رحمة "التي لم تتردد في تقديم يد المساعدة لنا؛

كما لا يفوتنا شكر جميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين ساهموا في وصولنا إلى ما نحن عليه اليوم، لاسيما الطاقم الإداري الساهر وعماله المتفانين وجميع من كان لنا معينا

وكل أصدقاء وزملاء الدراسة دفعة تخصص محاسبة وجباية 2020.

الإهداء

قال الله عز وجل في كتابه الحكيم :(وقل ربي زدني علما)

(سورة طه:114)

إلى من كانا سببا في وجودي ومنحاني الحب والحنان، الدعم والدعاء، التربية والرعاية دون قيد أو شرط

_أمي وأبي _

إلى **أخواتي** العزيزات زينب إيمان وشيراز

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل المخلصين من قريب ومن بعيد .

دنيا

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل وفتح لي الأبواب من حيث لا أعلم

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

إلى درعي الذي به إحتميت وفي الحياة به إقتديت، الذي شق لي بحر العلم والمعرفة إلى من علمني أن الحياة صبر وعطاء، وجعلني أومن بأن بذور النجاح والتفوق هي في نفسي قبل أن تكون في أشياء أخرى .....أبي الغالي

إلى نافذة وهج الحياة والكينونة إلى القلب الطاهر الرقيق إلى شمعة حياتي....أمي الغالية

إلى رياحين حياتي رموز الحب والعطاء فحقا جسدو معنى الإخاء.... إخوتي

إلى أعز الأصدقاء والأحبة ..... زملاء الدراسة .

سهام

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية بالتطبيق على عينة من المؤسسات الإقتصادية في ولاية برج بوعريريج، ولتحقيق هذا الهدف إتبعت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي رغبة منا في تكييف موضوع الدراسة كونه تعذر على الباحث تحليل الإستبيان لصعوبة وإستحالة توزيعه بسبب الظروف الخاصة المتمثلة في جائحة كورونا -Covid19-، توصل الباحث في الأخير إنطلاقا من الدراسة التحليلية المكيفة لموضوع الدراسة إلى أن إستخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية يؤدي إلى معلومات مالية تمثل الواقع الإقتصادي بحيث تساعد في صنع القرارات الإستثمارية والتجارية المناسبة لمختلف الأطراف الإقتصادية خلافا لمحاسبة التكلفة التاريخية التي تصبح معلوماتها المالية مشكوكا فيها بمرور الوقت، وأن هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS) فيما يخص تصنيف وقياس الأدوات المالية وهذا لاينفي وجود بعض الإختلافات، كما إقترحت هذه الدراسة الإهتمام بالتطبيق الفعلي لمحاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال الجزائرية لما لها من مميزات في القياس والإفصاح المحاسبي للأدوات المالية، وذلك من خلال وضع ميكانيزمات فعالة لتنشيط السوق المالي الجزائري والإنفتاح على الأسواق العالمية من خلال الأدوات المالية وكذا ضرورة تطوير وتحسين التقنين المحاسبي مع المعطيات الجديدة التي تطرحها معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية(IFRS/IAS) خاصة المتعلقة بالأدوات المالية.

الكلمات المفتاحية:محاسبة القيمة العادلة، الأدوات المالية، محاسبة التكلفة التاريخية، النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية المؤسسات الإقتصادية.

Summury of the study

This study aimed to identify the role of fair value accounting in presenting financial instruments in light of the Algerian business environment, by applying to a sample of économic institutions in the wilaya of -Bordj Bou Arreridj-, In order to achieve this goal the study followed the descriptive approach in the theoretical side, and the descriptive and analytical approach in the applied side for adapting the subject of the study As a researcher was unable to analyze the questionnaire and to distribute it due to the special circumstances of corona virus- Covid 19-, finally the researcher concluded from the adpted analyticl study that the use of fair value accounting in measuring financial instruments reulded in the financial information that represents the economic reality which help in taking an apropriate investment and commercial decision for different économic parties, while the historical cost accounting whose financial information becomes unrelable over time, and that there is an agreement between financial accounting system (scf) and the financial accounting standards regarding the classification and measurment of financial instruments and this does not deny the existonce of some differences, As well as the study suggested the interest with real application of fair value accounting in the Algerian business environment because of its advantage in the accounting mesurment of financial instruments through putting effective mechanizmes to activate the Algerien financial market, as well as the need to develop and improve the Algerian financial accounting système with the new data of the financial accounting standards about financial instruments.

Key words : Fair Value Accounting, financial instruments, historical cost accounting, financial accounting système, International Accounting Standards and Financial Reporting, économic institutions.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	–
الإهداءات	–
ملخص الدراسة	–
قائمة المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الرموز والإختصارات	–
مقدمة	أ_د
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	6
المبحث الأول: الإطار النظري للمتغيرات الرئيسية(القيمة العادلة والأدوات المالية)	7
المطلب الأول: محاسبة القيمة العادلة البديل لمحاسبة التكلفة التاريخية	7
المطلب الثاني: مزايا وأهمية القياس وفق محاسبة القيمة العادلة	9
المطلب الثالث: تقديم الأدوات المالية	11
المطلب الرابع: العرض، الإعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الدراسات العربية السابقة	18
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة	21
المطلب الثالث: مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	24
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية	30
المبحث الأول: تقييم الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة	31
المطلب الأول: طرق القياس وفق محاسبة القيمة العادلة	31
المطلب الثاني: تصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبةالدولية والتقارير المالية	32
المطلب الثالث: القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة	35
المطلب الرابع:تقييم إنخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وحسب معايير المحاسبةالدولية والتقارير المالية	38
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	40
الخاتمة	43
المراجع	46
الملاحق	49
الفهرس	-

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح الفروقات بين محاسبة القيمة العادلة ومحاسبة التكلفة التاريخية من حيث ملاءمة وموثوقية المعلومة المالية	10
02	جدول يوضح أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	24
03	جدول يوضح القياس اللاحق للأصول المالية حسب فئات تصنيفها	36
04	جدول يوضح القياس الأولي واللاحق للإلتزامات المالية حسب فئات تصنيفها	37
05	جدول يوضح مدى خضوع فئة الإستثمارات في الأدوات المالية لإختبار إنخفاض القيمة	39

قائمة الرموز والإختصارات

الإختصار/الرمز	المصطلح المقابل باللغة الأجنبية	معنى المصطلح باللغة العربية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
SCF	Systéme de Comptabilité Financiére	النظام المحاسبي المالي

مقدمة

مقدمة

إن توجه العالم نحو توحيد الأنظمة المحاسبية وظهور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والإنفتاح الإقتصادي بين الدول خاصة في مجال التجارة أدى إلى ظهور الأسواق المالية أين يتم التعامل بالأوراق المالية، ومع وجود شركات ذات عجز مالي وأخرى ذات فائض مالي ظهرت ضرورة التعامل بالأدوات المالية بمختلف أنواعها (سندات،أسهم ومشتقات)؛
وعليه فقد أدى التعامل بهذه الأدوات إلى تصنيفها وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية سواء للمصدر أو للمشتري، فهناك أوراق إستدانة وأوراق تثبت حق الملكية، في حين شكل المحيط الذي يتداول فيه الأدوات المالية ضغوطات على مهنة المحاسبة وأثر على بعض طرق القياس المحاسبي التي تقوم عليها ومن بينها محاسبة التكلفة التاريخية التي أصبحت تواجه إنتقادات شديدة حول مدى مصداقية وملائمة المعلومات الناتجة عنها، ونتيجة لذلك بدأ التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية كمطلب أساسي وكتحدي بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية في إثبات الأحداث والعمليات المالية بقيم تكون أقرب للواقع ووفقا للظروف السائدة، مما يحقق صدق وموثوقية البيانات المالية المفصح عنها .

وفي هذا الشأن قد أصدر مجلسي معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية عدة معايير محاسبية تطرقت للأدوات المالية محاسبيا بالتفصيل كالمعيارين (IAS32) عرض الأدوات المالية، (IAS39) الإعتراف بالأدوات المالية، وجملة من المعايير التقارير المالية الدولية (IFRS7) الإفصاح عن الأدوات المالية و(IFRS13) طرق قياس القيمة العادلة الذي يجسد التوجه الحديث لمجلسي معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية بتبني محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية والتخلي عن محاسبة التكلفة التاريخية التي أظهرت سلبيات كثيرة ؛

وبإعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية فقد إستوحت النظام المحاسبي المالي الخاص بها من معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية، وفيما يخص الأدوات المالية ومحاسبتها فقد تضمن النظام المحاسبي المالي نفس ما جاءت به المعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IAS32)، (IAS39) و(IFRS7) من حيث الإعتراف، القياس والإفصاح، أما فيما يخص قياس الأدوات المالية فإن النظام المحاسبي المالي يوفر عدة طرق لقياس الأدوات المالية، من بينها محاسبة القيمة العادلة.
من خلال ماسبق يظهر التساؤل حول قياس الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية إلى محاسبة القيمة العادلة، حيث تأتي هذه الدراسة لمعالجة هذا الموضوع من خلال :

السؤال الرئيسي التالي :

فيما يتمثل دور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية:

1- هل البيئة المحاسبية الجزائرية تسعى لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية بدرجة عالية -من وجهة نظر القائمين على المحاسبة -؟

2- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تبين أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية من حيث ملاءمة القوائم المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية ؟

3- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تبين أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية من حيث موثوقية القوائم المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية ؟

4- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لدى القائمين على المحاسبة تفضل محاسبة القيمة العادلة على محاسبة التكلفة التاريخية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة :

1- البيئة المحاسبية الجزائرية تسعى لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية بدرجة عالية -من وجهة نظر القائمين على المحاسبة - ؛

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تبين أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية من حيث ملاءمة القوائم المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية عند مستوى الدلالة أكبر أو يساوي 0.01؛

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تبين أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية من حيث موثوقية القوائم المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية عند مستوى الدلالة أكبر أو يساوي 0.01؛

4- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لدى القائمين على المحاسبة تفضل محاسبة القيمة العادلة على محاسبة التكلفة التاريخية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية عند مستوى الدلالة أكبر أو يساوي 0.01.

أسباب إختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع محليا ؛
- قلة الدارسات المتعلقة بالقيمة العادلة من الناحية النظرية والمحاسبية خاصة على مستوى مكتبتنا؛
- موضوع المذكرة يعد إمتداد لتقرير التربص الذي كان حول واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية ليسانس 2018؛
- رغبة الباحث في زيادة المعرفة والتعمق أكثر فيما يخص التعامل بالأدوات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه إذ يعتبر موضوع دور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية من المواضيع الحديثة على المستوى المحلي والدولي، خاصة مع تعدد طرق القياس المحاسبي، وكذا أهمية تطبيق محاسبة القيمة

العادلة في التقييم المحاسبي لما توفره من معلومات دقيقة وملائمة بدرجة كبيرة، كما تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تفتح المجال للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات في مجال محاسبة القيمة العادلة والأدوات المالية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية من خلال التعرف على كل الجوانب النظرية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة ومبررات التوجه إلى القياس المحاسبي بها والتخلي عن محاسبة التكلفة التاريخية، وكذا الوقوف على متطلبات عرض الأدوات المالية، الإفصاح عنها وكيفية الإعتراف بها،كما تهدف إلى إظهار كيفية تصنيف وقياس الأدوات المالية سواء وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) أو معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS) .

طريقة جمع المعلومات:

– بيانات أولية:المفروض الإعتماد على المقابلة والإستبيان، ولكنه تعذر علينا ذلك بسبب الظروف الخاصة المتمثلة في جائحة كورونا - Covid 19- ؛

– بيانات ثانوية: كتب، مذكرات، ملتقيات ومواقع أنترنت.

الأدوات المستخدمة في إعداد الدراسة:

– المفروض الإعتماد على المقابلة الشخصية: من خلال الإنتقال إلى المؤسسات الإقتصادية التي تفي بغرض جمع المعلومات؛

– المفروض الإعتماد على الإستبيان: عبارة عن قائمة أسئلة للوقوف على أراء عينة من المختصين والمهتمين بموضوع تقييم الأدوات المالية وفق مبدأ القيمة العادلة.

* ولكنه تعذر علينا ذلك بسبب الظروف الخاصة المتمثلة في جائحة كورونا - Covid 19-

تحديد مجال الدراسة :

الحدود المكانية:

الحدود الزمانية :

*تعذر علينا تحديد مجال مكاني وزماني للدراسة بسبب الإنقطاع الدراسي الذي سببته الظروف الخاصة المتمثلة في جائحة كورونا - Covid 19-.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي رغبة منا في تكييف موضوع الدراسة، كونه تعذر على الباحث تحليل الإستبيان لصعوبة وإستحالة توزيعه.

صعوبات الدراسة:

واجه الباحث العديد من الصعوبات في إعداد الدراسة بسبب الظروف الخاصة المتمثلة في جائحة كورونا-19 Covid -. نذكر منها:

-عدم التمكن من الإستعانة بالكتب والدراسات الموجودة على مستوى مكتبة الجامعة بسبب غلق الجامعات؛

-تعذر توزيع الإستبيان بسبب عزوف المؤسسات الإقتصادية عن إستقبال الباحث.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بكل جوانب الموضوع قسمت الدراسة إلى فصلين، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة، لقد جاء الفصل الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية يتضمن مبحثين:

المبحث الأول الإطار النظري للمتغيرات الرئيسية(محاسبة القيمة العادلة، الأدوات المالية) يتضمن أربعة مطالب هي على التوالي: محاسبة القيمة العادلة البديل لمحاسبة التكلفة التاريخية، مزايا وأهمية القياس وفق محاسبة القيمة العادلة، تقديم الأدوات المالية وأخيرا العرض، الإعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية.

المبحث الثاني الدراسات السابقة يتضمن ثلاث مطالب هي: الدراسات العربية السابقة، الدراسات الأجنبية السابقة وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

في حين جاء الفصل الثاني تحت عنوان الدراسة التحليلية وتناول فيه الباحث:

المبحث الأول: تقييم الأدوات المالية وفق محاسبة الأدوات المالية يتضمن أربعة مطالب:طرق القياس وفق محاسبة القيمة العادلة، تصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS) ، القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وأخيرا تقييم إنخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وحسب معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS).

المبحث الثاني :عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد الفصل

إن لتطبيق محاسبة القيمة العادلة أثر كبير في إظهار معلومات أكثر ملائمة ومتماشية مع حالة الإقتصاد، على عكس محاسبة التكلفة التاريخية التي أصبحت تفقد الكثير من كفاءتها عن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث أصبح التعامل وفق محاسبة القيمة العادلة مطلوبا بشدة خاصة بعد ظهور الأسواق المالية أين يتم التعامل بالأدوات المالية بأصنافها المتعددة بهدف تحقيق أغراض مختلفة وأهداف معينة ؛

للتعرف على حيثيات الموضوع تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

يعالج المبحث الأول الإطار النظري للمتغيرات الرئيسية (محاسبة القيمة العادلة، الأدوات المالية) من خلال أربعة مطالب هي على التوالي: محاسبة القيمة العادلة البديل لمحاسبة التكلفة التاريخية، مزايا وأهمية القياس وفق محاسبة القيمة العادلة، تقديم الأدوات المالية، العرض، الإعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية

يعالج المبحث الثاني الدراسات السابقة من خلال ثلاثة مطالب هي: الدراسات العربية السابقة، الدراسات الأجنبية السابقة، مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول:الإطار النظري للمتغيرات الرئيسية محاسبة القيمة العادلة والأدوات المالية

يعتبر التوجه نحو القياس وفق محاسبة القيمة العادلة خطوة مهمة نحو تحسين طرق القياس المحاسبي،خاصة في ظل تعدد الأسواق المالية وعليه تزايد نسبة تداول الأدوات المالية.

ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى كل من محاسبة القيمة العادلة البديل لمحاسبة التكلفة التاريخية، مزايا وأهمية القياس وفق محاسبة القيمة العادلة، تقديم الأدوات المالية والعرض،الإعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية.

المطلب الأول:محاسبة القيمة العادلة البديل لمحاسبة التكلفة التاريخية

ينظر لمحاسبة التكلفة التاريخية على أنها النموذج التقليدي أو الكلاسيكي للقياس والتقييم في المحاسبة، لكن هذا لم يمنع من وجود بديل لها وهي محاسبة القيمة العادلة التي نادت ولازالت تنادي بها معايير المحاسبة الدولية.

أولا: محاسبة التكلفة التاريخية ومبررات التوجه محاسبة القيمة العادلة

محاسبة التكلفة التاريخية تمثل النموذج التقليدي للتوثيق المحاسبي والتي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي[1]، حيث تقوم على أساس إثبات جميع الموارد، الحقوق، المصروفات والإلتزامات بالكلفة الحقيقية لحظة وقوع التبادل بين المنشأة والمتعاملين معها، فهي تشير إلى مقدار النقدية (أو ما يعادلها)التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على الأصل في تاريخ اقتنائه[2]؛

حيث هناك مجموعة من المزايا من وراء إستخدام التكلفة التاريخية، يمكن ذكر ما يلي[3] :

- توفير درجة كبيرة من الموضوعية في القياس؛
- إعطاء درجة عالية من الموثوقية في المعلومات المحاسبية حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق منها بدقة؛
- إعتمادها على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات؛
- إتساقها مع الكثير من العناصر المكونة لإطار الفكر المحاسبي المالي مثل:الإعتراف بالإيراد ومبدأ الحيطة والحذر؛
- تمتاز في كونها تعبر عن النقدية الدالة للقيمة التبادلية للعملية والتي تمثل المصدر الرئيسي لقياس القيمة.

---

[1] هواري معراج وحديدي آدم، إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد3، أيام14/13 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص7 (بتصرف).

[2] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006, ص455.

[3] خالد عبد الرحمن وجمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على أدوات الأسهم « دراسة تحليلة للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية»، رسالة ماجستير غير منشورة، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011، ص 19.

إلا أنه وبالرغم من مزايا إستخدام محاسبة التكلفة التاريخية التي تم ذكرها سابقا، إلا أنها أثارت كثيرا من الإنتقادات حول محدودية فائدة إستخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنها، حيث أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بها أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمنشأة[1]؛

وبالتالي لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية في ظل محاسبة التكلفة التاريخية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للأطراف الإقتصادية الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الإقتصادية لإتخاذ قرارات سليمة، ومن هنا كان البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الإقتصادية والقيم المحاسبية فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الأمثل، إذ تعد محاسبة القيمة العادلة الأكثر جذبا للمهنيين فهي تعكس الوضع الإقتصادي الحقيقي للمنشأة وبالتالي يعد المقياس الأفضل والأكثر ملائمة لإتخاذ القرارات، كون أن مرجعية التكلفة التاريخية تستند في التقرير عن البيانات المالية إلى بيانات تكون موثوقة في البداية، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت[2].

إن مبررات العدول عن محاسبة التكلفة التاريخية صاحبها مبررات لتطبيق البديل وهو محاسبة القيمة العادلة ولعل من أهم هذه المبررات مايلي[3] :

- إن المحاسبة وفق التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها؛
- إن تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية يؤدي إلى قصور في الإفصاح المحاسبي؛
- تعتبر القيم الناتجة عن محاسبة التكلفة التاريخية غير دقيقة (الإنحراف عن القيمة الحقيقية) بسبب عدم إعتمادها على تقييم السوق الحالي؛
- إن القياس المحاسبي وفق محاسبة التكلفة التاريخية يكون صالحا وقت الحدث، حيث أنها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيه للأداء وبناء التوقعات للمستقبل.

ثانيا: تعريف محاسبة القيمة العادلة

لا خلاف على أن محاسبة القيمة العادلة أهم تغير أحدثته معايير المحاسبة الدولية في الفكر المحاسبي، فهي تمثل ثورة محاسبية ألغت عددا من المفاهيم المحاسبية التقليدية، الغرض منها إعداد معلومات مفيدة وملائمة تعكس الوقائع الإقتصادية وتتنبأ بالمستقبل وتلبي أغلب ما يحتاجه المستثمرون والمتعاملون في الأسواق المالية.

وعليه فقد تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم محاسبة القيمة العادلة وفيما يلي بعض منها:

---

[1] زهير خضر يامين، القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، العدد 14، خاص (الجزء الثاني) كلية المنصور، جامعة العراق، 2011، ص 154.

[2] كرار سليم، قياس القيمة العادلة للأسهم العادية بإستعمال نموذج بمضاعفة الربحية- دراسة تطبيقية- ،مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 29، جامعة الكوفة، العراق، 2013، ص 19.

[3] خالد عبد الرحمن وجمعة يونس، مرجع سابق، ص ص 20-21.

حيث عرفتها المعايير المحاسبية الدولية (IAS) على أنها "المبلغ المتفق عليه بين البائع و المشتري لتبادل سلعة ما برغبة منهم مع إطلاع تام على السوق دون وجود ظروف خاصة بأحد الطرفين تؤثر على عملية البيع[1]."
ويقصد بالظروف الخاصة في هذا التعريف أن العملية التبادلية بين الطرفين تكون بحرية تامة ومن دون أي ضغط ولايكون أحد أطرافها من الأشخاص ذوي المصلحة.

في حين عرف المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) القيمة العادلة بأنها "السعرالذي سيتم إستلامه لقاء بيع أصل، أو دفعه لقاء تحويل إلتزام في عملية منظمة بين متعاملي السوق في وقت القياس[2]؛
يلاحظ من هذا التعريف أن محاسبة القيمة العادلة تعتمد على أحد القيمتين[3] :

1- قيمة يمكن مبادلة الأصل بها، و تمثل القيمة التي تمكن المنشأة من الحصول على الأصل، وتتعدد طرق الحصول عليه، ويمكن التعرف عليها بإختصار فيما يلي:

- الحصول على الأصل نقدا وتكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية وشبه نقدية؛
- الحصول على أصول أخرى سواء كانت مماثلة أو غير مماثلة، وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم إقتناؤه مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه؛

2- قيمة سداد الإلتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المنشأة مقابل إطفاء الإلتزام مثل :إطفاء الإلتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى، وتكون القيمة العادلة للإلتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة.

*من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن محاسبة القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو تسوية إلتزام ما بين طرفين يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة الصادقة في إتمام الصفقة في إطار متوازن.

المطلب الثاني: مزايا وأهمية القياس وفق محاسبة القيمة العادلة

الفرع الأول: مزايا إستخدام محاسبة القيمة العادلة

يعود إستخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس بمجموعة من المزايا يذكر منها[4]:

- تظهر بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية؛
- تضفي الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن المنشآت؛

[1] خالد عبد الرحمن وجمعة يونس، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[2] شعيب شنوف، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، مداخلة بعنوان دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد15، أيام 21/20 أكتوبر2009، ص22.

[3] رشيد بوكساني، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة بعنوان مبدأ التكلفة التاريخية بين الإنتقادات والتأييد في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة السوقية،جامعة الوادي، أيام18/17جانفي 2011، ص6.

[4] مُحَّد سفير وجمال مدات، القيمة العادلة: بين حتمية تطبيق وإشكالية التطبيق، مجلة معارف، العدد13، ديسمبر 2012، ص143.

- تساعد معلومات القيمة العادلة في صنع القرارات الإستثمارية والتجارية المناسبة؛
- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء مقارنات بقيم واقعية بين المنشآت المتشابهة التي تستعمل القيمة العادلة؛
- تساعد في عملية التحليل المالي لأداء المنشأة وبالتالي تمكنها من إدارة وقياس المخاطر؛
- إن القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية كبيرة لأنها تعكس التأثيرات الإقتصادية الجارية ؛
- تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القدرة الشرائية لوحدة النقد.

الفرع الثاني: أهمية القياس وفق محاسبة القيمة العادلة

يعتبر التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة خطوة مهمة نحو تطوير تحسيني لتقدير قيم القياس المحاسبي، خاصة إذا تعلق الأمر بجودة المعلومات المالية من حيث الملاءمة والموثوقية، وعليه فقد طالب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إستخدام أكبر لمحاسبة القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن المعلومات الناتجة عن القيمة العادلة أكثر ملاءمة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات محاسبة التكلفة التاريخية، حيث أن محاسبة القيمة العادلة تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمنشأة الناشرة لبياناتها المالية،كما تسهل عملية تقييم أدائها الماضي وتحديد توقعاتها للمستقبل، مع ذلك فمازال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها وقابلة للصحة [1].

الجدول التالي يوضح الفروقات بين محاسبة القيمة العادلة ومحاسبة التكلفة التاريخية من حيث ملاءمة وموثوقية المعلومة المالية:

البيان	محاسبة القيمة العادلة	محاسبة التكلفة التاريخية
الملاءمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بإقتناء أو بيع الأصول وكذلك الديون و تسديدها	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات إقتناء الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالإستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الإلتزامات
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية

المصدر: صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتورة غير منشورة، علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص114.

[1] بونعجة سحنون، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية – بالإشارة إلى حالة الجزائر – مذكرة ماجستير غير منشورة، محاسبة ومالية، كلية العلوم التجارية، جامعة الشلف، 2011/2010، ص 64.

المطلب الثالث: تقديم الأدوات المالية

تعتبر الأدوات المالية من أهم الوسائل المتعامل بها في الأسواق المالية، وفيما يلي طرح لأهم المصطلحات المتعلقة بها وتصنيفاتها .

أولا:تعريف الأدوات المالية

تعرف الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية كما يلي:

- الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما، أو التزام مالي أو حق ملكية لمنشأة أخرى[1]؛
- الأداة المالية عقد يمنح إرتفاع **لأصل مالي** لمنشأة معينة أو أداة **حق ملكية** أو **إلتزام مالي** لمنشأة أخرى[2] .

يلاحظ من التعريفات السابقة بأن الأداة المالية ترتبط بثلاث عناصر أساسية و هي كالآتي[3] :

1-الأصل المالي: هو الأصل الذي يكون في شكل:

- نقدية؛
- حق تعاقدي:لإستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى أو مبادلة أصول مالية أو إلتزامات مالية مع منشأة اخرى بموجب شروط؛
- عقود سيتم أطفاؤها أو عقد سيتم إطفاءه بموجب أدوات حقوق الملكية.

2-الإلتزام المالي:هو إلتزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى أو تبادل الأصول المالية أو الإلتزامات المالية مع منشأة أخرى، أو عقد من الممكن أن تتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمنشأة .

وتشمل هذه العقود :

- عقود ليست مشتقة وتتضمن إلتزام تعاقدي للمنشأة المصدرة لتسليم عدد متغير من أدوات ملكيتها؛
- عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة بإستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية الخاصة بالمنشأة كالذمم الدائنة والقروض التي يتم الحصول عليها من منشآت أخرى؛

3-أداة حق الملكية: هي عقد بين الحصة المتبقية في أصول منشأة معينة بعد إقتطاع كافة إلتزاماتها مثل:

- الأسهم العادية التي لا يمكن ردها إلى الجهة المصدرة من قبل حاملها؛
- الأسهم الممتازة التي لا يمكن إستردادها من قبل حاملها وقد تقدم توزيعات أرباح غير محددة لحاملها.

---

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، د.ط، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص528 .

[2] بن ربيعة حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق (SCF) والمعايير الدولية (IAS/IFRS)، د.ط، إصدار منشورات كليك،2013، ص87.

[3] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، ط1، مكتبة الجامعة: إثراء للنشر والتوزيع، الإمارات، 2007، ص270.

ثانيا : تصنيف الأدوات المالية

تقتني المنشأة الأدوات المالية لأغراض مختلفة ولأهداف معينة، لذا أستوجب تصنيفها وفقا للغرض المقتناة لأجله في ظل وجود تصنيفين التقليدي والحديث .

1-التصنيف التقليدي للأدوات المالية

1-1-أدوات الملكية(الأسهم)

تعتبر أدوات الملكية(الأسهم) حصص متساوية في ملكية المنشأة **أو** شركة مساهمة، مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بالبيع أو الشراء في الأسواق المالية، حيث يمثل مجموع الأسهم نصيب مالكها في رأس مال الوحدة الإقتصادية.

تتمثل هذه الأسهم في كل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة التالية:

أ-الأسهم العادية:

الأسهم العادية هي النوع الأكثر والأوسع إستخداما من قبل الشركات في حصولها على الموارد التمويلية، بحيث يعتبر المساهمون العاديون هم ملاك الشركة المعنية، جاءت هذه الملكية نتيجة شراءهم لأسهمها و تحملهم للمخاطر الناتجة عنها، على الرغم من أن تلك المخاطر محدودة بمقدار مساهمتهم في رأس مال الشركة، لكن بالرغم من هذه المخاطر إلا أن هذه الأسهم تعود على مالكها بعائد جاري ألا وهو نصيبه من الأرباح الموزعة ناهيك عن إمكانية إعادة بيعه للأسهم [1].

ب-الأسهم الممتازة :

الأسهم الممتاز هي أداة مالية وسط بين الأسهم والسندات، حيث تشبه السندات في حصولها على عائد محدد يسمى التوزيعات، في حين لا تتطلب إعادة تسديد قيمتها بتاريخ معين كالسند، كما تشبه الأسهم العادية في كونها حق ملكية، في حين تختلف عنها من حيث المزايا والأولويات التي تمنحها لحاملها سواء من حيث الأسبقية في توزيع الأرباح،نسبة الأرباح المرتفعة ودرجة المخاطرة الأقل[2] .

1-2-أدوات الدين(السندات)

تعرف أدوات الدين (السندات) بأنها أوراق مالية تمثل حقوق دائنية تصدرها جهات مختلفة سواء كانت شركات أو منشآت أو حتى حكومات لتمويل عملياتها، من خلال طرح قروض تتعهد بموجبها بسداد القرض في أجله وبفوائده المحددة وفقا لشروط الإصدار وعليه فإن مالك السند يعتبر دائنا للجهة المصدرة، أي له الحق في الحصول على قيمة السند الإسمية في وقت إستحقاقه، وكذلك له الحق في الحصول على فائدة محددة وبصورة دورية كما يكون للسند حق الأولوية في الحصول على حقوقه عند تصفية الوحدة الاقتصادية[3]؛

* يتميز السهم بقيمتان قيمة إسمية (القيمة المدونة على قسيمة السهم والمنصوص عليها في العقد) وقيمة دفترية (قيمة حقوق الملكية المتضمنة الإحتياطات والأرباح المحتجزة)

[1] محفوظ جبار، الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية،ج2، د.ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص6-14.

[2] طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة، د.ط، الدار الجامعية، مصر،2007، ص14.

[3] محمد صلاح الحناوي وجلال إبراهيم العيد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، د.ط، الدر الجامعية، مصر، 2005، ص41.

1-3-الأدوات التي تجمع بين الملكية والدين

تجمع هذه الأدوات بين خصائص الملكية وخصائص الدين وفيما يلي عرض لأهمها[1]:

أ- سندات المساهمة :تصدر لأغراض مختلفة منها تمويل الصادرات والواردات، الإستثمار في ميدان السكن وتمويل الشركات العمومية كما هو الحال في بعض الشركات الجزائرية الشركات التجارية والبنوك وغيرها من المنشآت المؤهلة والمرخصة بجمع المدخرات من الجمهور، يستفيد حاملها من فوائد جزء منها متغير والآخر ثابت في حين تكون هذه السندات غير قابلة للتسديد ولا يملك حاملها الحق في التصويت؛

ب- السندات بقسيمات الإكتتاب في الأسهم :وهي الأوراق التي تجمع بين صفات الأسهم وصفات السندات،لحاملها الحق في الإكتتاب في أسهم المنشأة، مع إمكانية أن يصبح حاملها من المساهمين العاديين للمنشأة في فترة قادمة محتفظا بصفته كدائن لها؛

ج- شهادات الإستثمار :تشبه هذه الشهادات الأسهم العادية فيما يخص القيمة الإسمية،كما أن لحملتها نفس حقوق حملة الأسهم فيما يتعلق بتوزيع الأرباح غير أن حملتها لا يملكون الحق في التصويت شأنهم في ذلك شأن حملة السندات العادية .

2-التصنيف الحديث للأدوات المالية (المشتقات المالية)

تعد المشتقات المالية من المستحدثات في الأصول المالية فهي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المالية المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد)، في حين تتنوع هذه الأصول مابين الأسهم، السندات، السلع والعملات الأجنبية...إلخ، حيث تسمح هذه المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر إعتمادا على أداء الأصل المالي موضوع العقد[2].

تنقسم المشتقات المالية إلى عدة أنواع، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

2-1- عقود الخيار:

هي عقد يتم فيه الإتفاق والتفاوض بين طرفين وذلك في فترة محددة وبسعر محدد مسبقا وعلى كمية محددة من سلعة أو أصل معين، حيث تتوفر الرغبة بين الطرفين اللذين يتفقان على كل شروط العقد، على أن يتم تنفيذه بعد إنقضاء الفترة المحددة له من خلال تأكيد الشراء/البيع أو إلغاء العقد؛

وعليه عقود الخيار تضمن الحق في الاختيار بين عدة بدائل، ففي أسواق الأسهم عقد الخيار هو الحق في شراء أو بيع سهم معين بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة، حيث أن قيمة هذا العقد تشتق من الورقة المالية الأصلية والتي يكون عليها الخيار هو الحق في شرائها أو بيعها، ولذلك يشار إلى عقود الخيار بأنها أوراق مالية مشتقة أهمها عقود خيارات الشراء وعقود خيارات البيع[3].

---

[1] رسيمة أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، ط1، المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص108.

[2] محمود محمّد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق البورصات، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص126.

[3] طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية: المفاهيم –إدارة المخاطر- المحاسبة، ط.د، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص52.

2-2- عقود المبادلة:

هي عقد تبادلي بين طرفين من أجل مبادلة تدفقات نقدية على أساس تفاوضي(بالتراضي) بحيث يعود بالمنفعة على الطرفين وذلك من وجهة نظر كل طرف، مع تحديد شروط من بينها الفترة الزمنية للعقد،حيث تتم عقود المبادلة عن طريق مبادلة العمولات، مبادلة معدل الفائد، مبادلة السلع ومبادلة حقوق الملكية، في حين تعد عقود مبادلة العملات وأسعار الفائدة الأكثر شيوعا في الأسواق المالية، خاصة بين المنشآت المالية إذ نادرا ما يتعامل بها الأفراد[1].

2-3- العقود المستقبلية:

تعد من الأدوات الحديثة في مجال الإستثمار المالي، وتمثل هذه الأدوات تعاقدا بين طرفين أحدهما بائع والآخر مشتري بغرض تسليم السلعة أو الأصل في تاريخ مستقبلي متفق عليه، وهي عملية منظمة من طرف السوق المالية يترتب عنها دفع هامش بسيط للوسيط الذي يساهم في إبرام العقد،حيث تتنوع العقود المستقبلية بين عقود مستقبلية على أسعار الفائدة، عقود مستقبلية على السلع وعقود مستقبيلية تنصب على مؤرات السوق؛

كما تتمتع العقود المستقبلية بسيولة عالية تمكن المستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت بالسعر السائد في السوق وفي هذه الحالة سيلتزم المشتري الجديد بمضمون العقد بطبيعة الحال[2].

2- 4-العقود الآجلة :

عبارة عن إتفاقية بين شخصين لتسليم أصل معين في وقت لاحق مستقبلا، وبسعر متفق عليه يسمى سعر التنفيذ، حيث يتم في هذه العقود (عادة) تحديد مواصفات الأصل كدرجة الجودة، التصنيف، الكمية، طريقة التسليم، مكان التسليم، السعر وطريقة السداد مسبقا بين البائع والمشتري ؛

حيث تستخدم العقود الآجلة للوقاية من تقلب الأسعار السوقية للسلع أو السندات أو القروض أو حتى أسعار الفائدة وعندها تسمى العقود الآجلة لأسعار الفائدة، فبإمكان المستثمر الذي يريد الحصول على قرض معين مثلا أن يقوم بشراء عقد آجل لأسعار فائدة بمعدل ثابت محدد مسبقا، وأن يلزم الطرف الآخر بالتنفيذ خلال فترة محددة في العقد، وبذلك يضمن حماية نفسه من مخاطر إرتفاع سعر الفائدة[3].

المطلب الرابع : العرض، الإعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية

تعاملت الهيئات الدولية المصدرة لمعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS) طويلا مع موضوع الأدوات المالية، حيث تم التطرق إلى الأدوات المالية محاسبيا بالعرض والتفصيل من خلال كل من:

المعيار المحاسبي الدولي (IAS32):عرض الأدوات المالية، المعيار المحاسبي الدولي (IAS39): الإعتراف بالأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7): الإفصاح عن الأدوات المالية.

---

[1] محمود محمّد الداغر، مرجع سابق،ص143.

[2] ماهر شكري ومروان عوض، المالية الدولية، ط1، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن،2004،ص ص:353-357.

[3] حريزي رابح، سوق الأوراق المالية والأدوات المالية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص192.

الفرع الأول: المعيار المحاسبي الدولي (IAS32)عرض الأدوات المالية

1-هدف معيار عرض الأدوات المالية (IAS32):

يهدف هذا المعيار إلى وصف متطلبات عرض الأدوات المالية، وكذا كيفية تبويب وتفرقة الأدوات المالية إلى أصول مالية، إلتزامات مالية وحقوق ملكية، وكذا تبويب ما يتعلق بها من فوائد وتوضيح الحالات التي يجب فيها عمل مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية[1].

2-نطاق تطبيق معيار عرض الأدوات المالية (IAS32):

يطبق هذا المعيار عند عرض المعلومات المتعلقة بكافة الأدوات المالية سواء كانت مثبتة أو غير مثبتة في الدفاتر فيما عدا:

- الحصص في الشركات التابعة، كما هو موضح في المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون(IAS27)؛
- الحصص في الشركات الزميلة، كما هو موضح في المعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرون(IAS28)؛
- الحصص في المشروعات المشتركة، كما هو موضح في المعيار المحاسبي الدولي الواحد والثلاثون(IAS31)؛
- المطلوبات الناتجة عن المزايا المتعلقة بكافة خطط تقاعد العاملين، كما هو موضح في المعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر(IAS19)؛
- الإلتزامات الناتجة عن العقود التأمينية.

3-مواضيع معيار عرض الأدوات المالية (IAS32):

يعالج هذا المعيار بالعرض والتفصيل المواضيع الآتية[2]:

3-1-التفرقة بين الأدوات المالية وحقوق الملكية :

هناك بعض الأدوات المالية يصعب تحديد ما إذا كانت أداة دين أو أداة حق ملكية، لذا يجب على المنشأة المصدرة للأداة المالية أن تبوب تلك الأداة المالية طبقا لجوهرها أي لما يتفق مع تعريف الإلتزام المالي وأداة حقوق الملكية،حيث إن عامل التفرقة بين أداة حقوق الملكية والإلتزام مالي هو وجود إلتزام تعاقدي لأحد الطرفين إما تسديد للنقدية أو أصل مالي آخر للطرف الثاني، وفي هذه الحالة فإن الأداة المالية تكون مستوفاة لتعريف الإلتزام المالي، وإذا لم يترتب على مصدر الأداة المالية أي إلتزامات تعاقدية بتسليم نقدية أو أصل مالي آخر فيجب إعتبارها أداة حق ملكية، وهذا بالرغم أن حامل الأداة يكون له حق إستلام نصيبه من الأرباح السنوية؛

3-2-الأسهم الذاتية:

وفقا لمعيار (IAS32) فإنه بإمكان المنشأة المصدرة لأسهم إعادة شراء تلك الأسهم في هذه الحالات: حالة تخفيض رأس المال، شراء الأسهم من أجل إعادة توزيعها على إطاراتها السامية كنوع من الجزاء والتحفيز، أو من أجل المضاربة (تنشيط الطلب على أسهمها)؛

---

[1] www.IASB. org/ias39.Consultè le 13/07/2020 à 14:30 .

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق،ص.272.

3-3-الأدوات المالية المركبة:

تتضمن بعض الأدوات المالية عنصر الإلتزام وعنصر حق الملكية في آن واحد، حيث يفرض المعيار (IAS32) أن يتم فصل الأجزاء المكونة عن بعضها البعض، حيث يتم المعالجة المحاسبية لكل جزء وعرضه بشكل منفصل وفقا لجوهره، ويؤدي العرض المنفصل للعنصرين الإلتزام وحق الملكية إلى أن تكون المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية أصدق تعبيرا عن الوضع المالي للمنشأة المصدرة للأداة المالية، حيث يجب على المصدر للقوائم المالية أن يظهر في قائمة المركز المالي الجانب الخاص بالإلتزام منفصلا عن الجانب الخاص بحقوق الملكية؛

3-4-التقرير عن الفوائد والمكاسب والخسائر والتوزيعات:

ينص المعيار (IAS32) على أن المكاسب،الخسائر وتوزيعات الأدوات المالية يجب أن تسجل في قائمة الدخل في ما يخص الإلتزامات المالية، وفي الأموال الخاصة في ما يتعلق أداة حق ملكية؛

3-5-المقاصة:

حسب المعيار (IAS32) يجب عمل مقاصة بين الأصل المالي والإلتزام المالي مع التبرير عن القيمة الصافية للميزانية، في ظل وجود حق قانوني ملزم بإجراء هذه المقاصة.

الفرع الثاني: المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) الإعتراف بالأدوات المالية

1-هدف معيار الإعتراف بالأدوات المالية (IAS39):

يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ الإعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمنشآت الأعمال وقياسها والإفصاح عنها؛

2-نطاق تطبيق معيار الإعتراف بالأدوات المالية (IAS39):

يجب على المنشآت أن تطبق هذا المعيار على جميع الأدوات المالية فيما عدا[1]:

- الحقوق والإلتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر(IAS17)؛
- الحقوق والإلتزامات بموجب عقود التأمين التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون(IAS32)؛
- عقود الضمانات المالية بما في ذلك خطابات الإعتماد التي تنص على إجراء دفعات ما لم يقم المدين بالدفع عند الإستحقاق؛
- العقود التي تتطلب الدفع بناء على المتغيرات الجوية أو الجيولوجية أو المتغيرات الطبيعية الأخرى.

3-مواضيع معيار الإعتراف بالأدوات المالية (IAS39):

يعالج هذا المعيار المواضيع الآتية:

3-1-الإعتراف والإقرار المبدئي بالأداة المالية:

يعترف بالأداة المالية ضمن عقد آجل يترتب عنه إما حقا لها بإستلام نقد أو إلتزاما عليها بدفع نقد في تاريخ مستقبلي

[1] www.IASB. org/ias39.Consultè le 13/07/2020 à16:00

بسعر محدد، بحيث يؤخذ بتاريخ نشأة هذا العقد دون الإنتظار حتى يحل تاريخ الإنتهاء الذي يتم فيه التبادل فعلا أو تسوية العقد.

3-2-الإعتراف والإقرار عند بيع وشراء الأدوات المالية:

في حالة شراء أو بيع أدوات مالية فإن الإعتراف بها يتم إما على أساس تاريخ المتاجرة أو على أساس تاريخ التسوية .

3-3-إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية:

قد تحتاج المنشأة الإقتصادية في ظروف معينة إلى توفير تمويل يكون خارج نطاق عن نطاق الميزانية، مما يظطرها إلى التصرف(بيع) ببعض أو جميع أدواتها المالية، مما يستدعي من المنشأة الإقتصادية قيامها بإلغاء تلك الأدوات المالية من سجلاتها.

الفرع الثالث:المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7) الإفصاح عن الأدوات المالية

1-هدف معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS7) :

يهدف هذا المعيار إلى مطالبة المنشآت أن تقدم في بياناتها المالية إفصاحات تمكن مستخدميها من تحديد أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة وطبيعة ومدى المخاطر التي تعرضت لها المنشأة التي تنشأ من الأدوات المالية.

2-نطاق تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS7) :

يدخل في نطاق تطبيق هذا المعيار:

- يطبق على كافة المنشآت وكافة أنواع الأدوات المالية؛
- يطبق على عقود الشراء و البيع التي تدخل ضمن نطاق المعيار المحاسبي التاسع والثلاثون (IAS39)؛

يطبق على كافة المشتقات المربوطة بالمصالح في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

3-مواضيع معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS7) :

يتطلب هذا المعيار تقديم إفصاحات في البيانات المالية حول أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة وكذلك أدائها المالي، من خلال إدراج إفصاحات عن معلومات نوعية وكمية حول التعرض للمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية من خلال[1] :

- الحد الأدنى للإفصاحات حول مخاطر الإئتمان، السيولة ومخاطر السوق؛
- إفصاحات تصف أهداف الإدارة وسياستها وعملياتها لإدارة هذه المخاطر؛
- المدى الذي تكون فيه المنشأة معرضة للمخاطر إستنادا إلى المعلومات المقدمة داخليا إلى الإدارة الرئيسية في المنشأة؛
- إفصاحات حول إستخدام المنشأة للأدوات المالية وتعرضات المخاطر التي تتسبب فيها هذه الأدوات المالية.

[1] www.focus.ifrs/ifrs7, consulté le 14/07/2020 à 15:17.

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

نظراً لأن موضوع دور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية يعتبر ذو أهمية وحيوية من حيث تأثيره على قرارات المستثمرين خاصة إذا تعلق الأمر بالأدوات المالية لذا فقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع محاسبة القيمة العادلة والأدوات المالية من جوانب مختلفة.

المطلب الأول :الدراسات العربية السابقة

1- أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، خالد عبد الرحمن وجمعة يونس، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل، من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها.

ولتحقيق هذا الهدف إتبعت الدراسة المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل البيانات المالية لكل من قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية لشركة مدرجة في السوق المالي من خلال قياس معاملات الإرتباط والإنحدار لمعرفة قوة وإتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وكذلك القوة التفسيرية لها ومن ثم الوقوف على أثر التغير في بنود تلك القوائم نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وقياس مدى تأثيرها على عائد السهم السوقي لتلك الشركة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابيا بكل من هذه المتغيرات :صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين والتغير المتراكم في القيمة العادلة، في حين لم يتأثر السهم السوقي بكل من الأرباح الموزعة على المساهمين ورصيد النقد .

كما إقترحت هذه الدراسة في الأخير ضرورة المحافظة على إستمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية، وكذلك إصدار معيار يتلاءم مع الواقع الإقتصادي والإجتماعي في إثبات وقياس الأدوات المالية[1].

2- التصنيف والتقييم المحاسبي للأدوات المالية بالقيمة العادلة، خليفي سعاد،2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التصنيف والتقييم المحاسبي للأدوات المالية بالقيمة العادلة وهذا من خلال تحليل محاسبة القيمة العادلة والتعرف على مزاياها وعيوبها، والأسباب التي أدت إلى التخلي عن محاسبة التكلفة التاريخية، وإلى تحديد مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة من حيث التصنيف،كما تهدف إلى التعرف على مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مستوى المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة.

[1] خالد عبد الرحمن وجمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، دراسة مقدمة للحصول على درجة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم العلوم التجارية ،الجامعة الإسلامية، فلسطين،2011-2012.

ولتحقيق هذه الأهداف إتبعت الدراسة المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي بغية التعرف على واقع التعامل بالأوراق المالية في الجزائر من خلال توزيع الإستبيان على مجموعة من المؤسسات منها المالية بإعتبارها الوسيط الراغب في شراء الأدوات المالية بين البائع والمشتري، وكذلك تم توزيعه في البورصة بإعتبارها مكان تداول الأدوات المالية، فقد أظهرت الدراسة فيما يخص تصنيف الأدوات المالية فهو يقتصر على الأسهم والسندات حيث تعتبر السندات هي الأكثر إستعمالا حسب رأي أفراد العينة لإن المؤسسات الجزائرية لاتحبذ فتح رأسمالها ولاتحب المشاركة ولهذا تتوجه نحو إستعمال أدوات الدين لتمويل مشاريعها أو توظيف أموالها .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أغلب عينة الدراسة ليس لديهم معرفة كافية فيما يخص الأدوات المالية وأن سوق المال الجزائرية هي سوق غير كفؤة حسب أغلب إجابات أفراد العينة يعود ذلك إلى ضعف التحفيز من طرف الدولة لدخول الشركات إلى البورصة

كما إقترحت هذه الدراسة ضرورة إجراء تكوين للمحاسبين في المجال المالي والمحاسبي وأن تضع الدولة شروطا جديدة من شأنها تسهيل دخول المؤسسات إلى البورصة وفرض دخول المؤسسات الكبرى التي يفوق رأسمالها حد معين إلى البورصة لتنشيط السوق وصياغة قانون يوضح فيه طبيعة والشروط المتعلقة بالمستثمر المرغوب فيه بالجزائر .[1]

3- دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار (IFRS13) في البيئة الجزائرية –دراسة ميدانية –، بلعزيز سارة، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محاسبة القيمة العادلة في ظل المعيار (IFRS13) في البيئة الجزائرية، من خلال تناول محاسبة القيمة العادلة من منظور بعض المعايير المحاسبية الدولية، وبالخصوص على معيار التقارير المالية الدولية (IFRS13) "قياسات القيمة العادلة"، وإمكانية تطبيقها في البيئة الجزائرية بإعتبار النظام المحاسبي المالي قد تضمنها من خلال القواعد الخاصة للتقييم.

ولتحقيق هذا الهدف تم الإعتماد على المنهج الوصفي في بعض المعايير التي تناولت محاسبة القيمة العادلة وكذا عند التطرق للنظام المحاسبي المالي من حيث النقاط المتعلقة بالموضوع، في حين تم الإعتماد على المنهج التحليلي في بعض حالات المقارنة وكذلك في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، التي أعتمدت على أداة الإستبيان وجهت للمختصين في المحاسبة والمهنيين والأكاديميين لمعرفة آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة كمفهوم وكطريقة قياس تواجه عدة صعوبات لتطبيقها داخل البيئة الجزائرية، حيث يميل معظم مجتمع البيئة الجزائرية إلى القياس بمحاسبة التكلفة التاريخية.

كما إقترحت هذه الدراسة في الأخير ضرورة الإهتمام بالتطبيق الفعلي لمحاسبة القيمة العادلة لما لها من مميزات في القياس والإفصاح المحاسبي، وكذا تحديث البنود الخاصة بإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة والمدرجة في النظام المحاسبي

[1] خليفي سعاد، التصنيف والتقييم المحاسبي للأدوات المالية بالقيمة العادلة،مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر، خصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة،2012-2013.

المالي2009 لتتماشى معيار التقارير المالية الدولية (IFRS13)" قياسات القيمة العادلة"، وإعادة رسكلة مهنة المحاسبة في مجالات المعايير المحاسبية الدولية عامة وفي مجال معايير محاسبة القيمة العادلة خاصة. [1]

4- تأثير إستخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الإقتصادية ،حمدي فلة،2016 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير إستخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الإقتصادية، وهذا من خلال تسليط الضوء على مشاكل القياس المتعلقة بإستخدام محاسبة التكلفة التاريخية، لكونها تمهدالطريق نحو التوجه إلى إستخدام محاسبة القيمة العادلة، والوقوف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال فحص فعالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة .

ولتحقيق هذه الأهداف إتبعت الدراسة المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري من أجل عرض ما هو متوفر من معلومات حول محاسبة القيمة العادلة وكيفية تأثيرها على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن عملية القياس والإفصاح المحاسبي تعتمد بشكل أكبر على محاسبة التكلفة التاريخية نظرا لسهولة إستخدامه وكذا لدرجة الموثوقية العالية التي تتميز بها، وكذلك غياب نظام معلومات للإقتصاد الوطني، فتطبيق محاسبة القيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، إلا أن الواقع العملي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الإقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا.

كما إقترحت هذه الدراسة في الأخير ضرورة العمل على توفير بيئة سليمة وملائمة تضمن التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، وبالتالي تطبيق كل ما جاء فيه من عناصر مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية ومنها محاسبة القيمة العادلة[2] .

5- محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، شوقي طارق،2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي وهذا من خلال إبراز كيفية تناول النظام المحاسبي المالي لمحاسبة التغطية ضمن محاسبة الأدوات المالية بإعتبارها جزءا منها، وما مدى إمكانية تطبيق تلك الممارسات المحاسبية على هذه المنتجات في الواقع التطبيقي من خلال تتبع مجموع المعايير المحاسبية ذات الصلة ومحاولة فهمها وتفسيرها وإبراز النقاط التي تطرقت إليها والتي تخص الموضوع سواء مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

---

[1] بلعزيز سارة، دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار IFRS13 في البيئة الجزائرية، مذكرة مقدمة للحصول عل شهادة الماستر، محاسبة وجباية معمقة ، قسم العلوم التجارية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014-2015.

[2] حمدي فلة ، **تأثير** استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة قسم العلوم التجارية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2016-2017.

ولتحقيق هذه الأهدف إتبعت الدراسة المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري فكان الوصف في متابعة إصدارات معايير المحاسبة الدولية من خلال تتبع المسار التاريخي لنشأة مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذا ظروف إعتماد الجزائر على النظام المحاسبي المالي وكذا سرد مفاهيم حول المشتقات المالية أما في الجانب التطبيقي تم الإعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل مضامين المعايير المهتمة بمحاسبة التغطية وتفسير كيفيات التطبيق مع تعزيز الدراسة لتطبيقات عديدة لمحاسبة التحوط على مستوى معايير المحاسبة الدولية وفي الدول الأوروبية ثم محاولة إسقاط ذلك على الجزائر .

وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة إيجاد نموذج للمعالجة المحاسبية للمشتقات المالية وفق النظام المالي المحاسبي لكي يكون نموذجا يستخدمه المحاسبون والمهنيون .

كما إقترحت هذه الدراسة في الأخير على المؤسسات الجزائرية الإهتمام أكثر بالأدوات المالية من ضمنها المشتقات المالية لما لها من إيجابيات على مردوديتها المالية كما تتيح لها فرص للحصول على عوائد خارج نشاطها الرئيسي بشرط التحكم الجيد في تسييرها والمحاسبة الصحيحة عنها، وإجراء إصلاحات حقيقية على سوق المال الجزائري(بورصة الجزائر) لما لها من أدوار مهمة تلعبها سواء على مستوى التمويل الخاص بالمؤسسات أو تأثيرها المباشر على المحاسبة من خلال موضوع التقييم والقياس [1].

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية السابقة

1-Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries The Case of the Banking Sector, AlKhadash Abdullatif,2009 .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في البلدان النامية وهذا من خلال تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، وكذلك إجراء مقارنة بين النتائج المبلغ عنها في إطار تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية لنفس السنوات .

ولتحقيق هذا الهدف تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد شملت الدراسة القوائم المالية للبنوك الإستثمارية حيث تمت المقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة بإستخدام محاسبة القيمة العادلة وتلك المحسوبة بإستخدام محاسبة التكلفة التاريخية، وأظهرت النتائج.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الأداء المالي للبنك يتأثر بشكل كبير بالتقييم المالي للأدوات المالية بمحاسبة القيمة العادلة، وأن هناك قيمة إيجابية وعالية لعائد السهم عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة مقارنة عندما يكون الدخل محسوب دون إضافة مكاسب وخسائر الحيازة ، في حين أن إستخدام محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في البلدان النامية قد تكون غير ملائمة لعدم وجود سوق مالي نشط.

[1] شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2017-2018.

كما إقترحت هذه الدراسة في الأخير ضرورة العمل على وجود سوق مالي فعال في البلدان النامية، والإهتمام بعملية التحليل المالي وفق محاسبة القيمة العادلة لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمؤسسة فضلا عن دورها في ترشيد قرارات الإستثمار من خلال ما تحمله عملية التحليل من دلالات مهمة.[1]

2-The Fair Value and its Using Effects on the Financil Performance Indications, Zaid Ayed Ramdan , 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محاسبة القيمة العادلة وآثار إستخدامها على مؤشرات الأداء المالي من خلال توضيح العلاقة الموجودة بين محاسبة القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي، وكذا إلقاء الضوء على مشاكل القياس التي تعتمد على محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة .

ولتحقيق هذا الهدف تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مؤشرات الأداء المالي بعد إعادة تقييم عناصر ميزانية مؤسسة محل الدراسة وفق محاسبة القيمة العادلة وإجراء عملية المقارنة بينها وبين مؤشرات الأداء المالي لعناصر الميزانية قبل إعادة التقييم .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة للمؤسسات المالية لها تأثير جوهري على مؤشرات الأداء المالي، بحيث أن الإعتماد على معايير محاسبة القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أداة مهمة لتقييم مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة ضمن مستقبل إقتصادي بسبب علاقة هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل بدلاً من الماضي.

كما إقترحت هذه الدراسة في الأخير ضرورة إعتماد محاسبة القيمة العادلة كأساس القياس والإفصاح لإعداد التقارير المالية بجودة عالية، وضرورة العمل على توفير البيئة السليمة والملائمة التي تضمن التطبيق السليم لمحاسبة القيمة العادلة .[2]

3-Comparative Analysis of Fair Value and Historical Cost Accounting on Reported Profit: a Study of Selected Manufacturing Companies, Bessong, Peter Charles, 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل مقارن لحساب القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للربح المبلغ عنه في مختلف المؤسسات،كما هدفت إلى عرض أهم بدائل القياس المحاسبي وإستعراض أهم الآراء المؤيدة والمعارضة لكل من محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة.

ولتحقيق هذه الأهداف تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض شامل للقياس المحاسبي سواء محاسبة التكلفة التاريخية أو محاسبة القيمة العادلة، وكذا تصميم إستمارة إستبيان يتضمن محاوره إعتماد القياس المحاسبي لمحاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة، ومدى قبول محاسبة القيمة العادلة بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه القيمة العادلة من ملائمة المعلومات المالية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مجتمع الدراسة يفضل محاسبة التكلفة التاريخية لأن المعلومات المالية المقاسة إستنادا عليها تتصف بالموثوقية العالية، ولذلك فهي ركيزة القياس المحاسبي على مدى عقود من الزمن، في حين أن المعلومات المالية

[1]Al-KhadashAbdullatif,Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries The Case of the Banking Sector, Vol 5,No 4,Accounting Department, Jordan, 2008-2009.

[2]ZaidAyedRamdan,The fair value and its using effects on the financil performance indications, Research Journal Economics and Administration Sciencesn, Vol 08, No7,University of Iraq ,2011- 2012.

المقاسة إستنادا لمحاسبة القيمة العادلة تتصف بالملائمة لقرارات مستخدميها لأن القيمة العادلة تراعي الظروف المحيطة بالمؤسسة أهمها التغيرات في الأسعار المستندة على سوق مالي نشط.

كما إقترحت هذه الدراسة في الأخير تنظيم هيئات للمحاسبة وورش عمل للمحاسبين ومديري الشركات لخلق وعي كاف حول محاسبة القيمة العادلة والإبتعاد عن محاسبة التكلفة التاريخية ، كما على المؤسسات إعداد التقارير المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وبذلك سيسمح بمعرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة قبل الإعلان عن توزيع الأرباح والمزايا الأخرى.[1]

4-The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement (IFRS13)-An Application Study in Insurance Companies, Noor AIdeen M.Ghafeer and Abdul Aziz A Abdul Rahman,2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر قياس محاسبة القيمة العادلة على الدخل من خلال معيار التقارير المالية الدولية (IFRS13)" قياسات القيمة العادلة"، ومناقشة أثر تطبيق القياس المحاسبي للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة على جدول حساب النتائج.

ولتحقيق هذه الأهداف تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عمل مقارنة بين القوائم المالية المقيمة وفق محاسبة القيمة العادلة و المقيمة وفق محاسبة التكلفة التاريخية على مستوى شركات التأمين بحيث يلاحظ الفرق بأخذ نموذج لكل سنة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القياس وفق محاسبة القيمة العادلة يؤثر على الدخل وصافي الدخل بشكل واضح سواء بالزيادة أو النقصان مقارنة بالقياس وفق محاسبة التكلفة التاريخية، وأن الإفصاح بمحاسبة القيمة العادلة يعكس التطبيق العادل للبيانات المالية .

كما إقترحت هذه الدراسة في الأخير ضرورة الحفاظ على إستمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة الحالات والتطورات في معايير المحاسبة الدولية التى تعنى بهذه القيمة، وكذا ضرورة إرساء مفهوم تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق القياس بها في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية، مع إجراء المزيد من الدراسات حول التأثير المستقبلي محاسبة القيمة العادلة على الشركات المدرجة في الأسواق المالية خلال فترة زمنية .[2]

5-Fair Value Accounting Earnings Volatility and stock Price Volatility, Goncharov, 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر محاسبة القيمة العادلة في تقلب الأرباح وتقلب سعر السهم، وأثر ذلك في قرارات المستثمرين، ومعرفة التغيرات في بنود القوائم المالية على عائد السهم السوقي وعائد السهم من صافي الربح.

[1] Bessong and Peter Charles,Comparative Analysis of Fair Value and Historical Cost Accounting on Reported Profit: AStudy of Selected Manufacturing Companies, Vol 3, No 8, DEPARTMENT OF ACCOUNTING, Faculty of Management Science, University of NIGERIA, NIGERIA, 2011-2012

[2] - Noor AIdeen M.Ghafeer and Abdul Aziz A Abdul Rahman, The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement (IFRS13)-An Application Study in Insurance Companies, Research Journal of Finance and Accounting,Vol5, No16, Accounting Department ,philadelphiaUniversity, 2013- 2014.

ولتحقيق هذه الأهداف تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،من خلال إجراء الدراسة على 155 شركة عاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم قياس متغيرات الدراسة من خلال الربط بين تقلبات الأسعار للأسهم والمحافظ الإستثمارية، وتحليل وتفسير البيانات المالية وعائد السهم السوقي للشركات محل الدراسة باستخدام طرق تحليل الارتباط لمعرفة قوة وإتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابيا بكل من المتغيرات التالية(صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة)، وعليه وجود أثر بين إستخدام محاسبة القيمة العادلة في تقلب الأرباح ومن ثم تأثر أسعار الأسهم بهذا التقلب، ومنه فإن محاسبة القيمة العادلة تؤثر إيجابا في معامل إستجابة الأرباح مما يساعد المستثمرين في إتخاذ قراراتهم .

كما إقترحت هذه الدراسة في الأخير تطبيق محاسبة القيمة العادلة حيث حققت غالبية الشركات موضوع الدراسة مكاسب من وراء تطبيق هذه القيمة، الأمر الذي إنعكس إيجابيا على الأداء المالي لغالبية الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح[1] .

المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الجدول التالي يوضح أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه الإختلاف	أوجه التشابه
1-أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على تطبيق محاسبة القيمة العادلة لنوع واحد من الأدوات المالية وهي الأسهم، في حين أن الدراسة الحالية تطرقت لمحاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بصفة عامة	تشترك الدراستين في كون كل منهما تطرقت إلى محاسبة القيمة العادلة والأدوات المالية
2-التصنيف والتقييم المحاسبي للأدوات المالية بالقيمة العادلة	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تطرقت لموضوع بورصة الجزائر في حين أن الدراسة الحالية لم تتطرق له بل تطرقت لمحاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بصفة عامة	تشترك الدراستين في كون كل منهما تطرقت إلى محاسبة القيمة العادلة والأدوات المالية، وكل منهما إعتمدت على الإستبيان لإجراء الدراسة التطبيقية

[1]-Goncharov , Fair Value Accounting Earnings Volatility and stock Price Volatility, Vol31, No07, Accounting Department, University of UK.2014-2015

3- دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار (IFRS13) في البيئة الجزائرية	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها ركزت على المعيار(IFRS13) ولم تتطرق لموضوع الأدوات المالية من خلال محاسبة القيمة العادلة في حين أن الدراسة الحالية تتطرق لموضوع محاسبة القيمة العادلة من خلال الأدوات المالية بصفة عامة في النظام المحاسبي المالي مع الإشارة إلى المعايير المتعلقة بها	تشترك الدراستين في كون كل منهما تطرقت لمحاسبة القيمة العادلة، وكل منهما إعتمدت في الجانب التطبيقي على أسلوب الإستبيان.
4- تأثير إستخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الإقتصادية	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها تطرقت لموضوع محاسبة القيمة العادلة الخاصة بالمؤشرات المالية في حين أن الدراسة الحالية تتطرق لموضوع محاسبة القيمة العادلة من خلال الأدوات المالية بصفة عامة	تشترك الدراستين في كون كل منهما تطرقت لمحاسبة القيمة العادلة ومشكلة القياس وفق محاسبة التكلفة التاريخية
5- محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على محاسبة القيمة العادلة لنوع واحد من الأدوات المالية وهي المشتقات المالية من خلال محاسبة التغطية(التحوط)، في حين أن الدراسة الحالية تتطرق لموضوع محاسبة القيمة العادلة من خلال الأدوات المالية بصفة عامة ولم تتطرق لمحاسبة التغطية	تشترك الدراستين في كون كل منهما تتطرق لموضوع الأدوات المالية سواء بصفة عامة أو نوع واحد بالخصوص

6-Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries The Case of the Banking Sector	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تطرقت لتأثير محاسبة القيمة العادلة في البنوك الإستثمارية في البلدان النامية و لم تتطرق لموضوع الأدوات المالية في حين أن الدراسة الحالية تتطرق لموضوع محاسبة القيمة العادلة من خلال الأدوات المالية بصفة عامة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي	تشترك الدراستين في كون كل منهما تتطرق لموضوع محاسبة القيمة العادلة.
7-The Fair Value and its Using Effects on the Financil Performance Indications	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تطرقت لتأثير محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي، في حين أن الدراسة الحالية لم تتطرق لها	تشترك الدراستين في كون كل منهما تتطرق لموضوع محاسبة القيمة العادلة.
8-Comparative Analysis of Fair Value and Historical Cost Accounting on Reported Profit	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها ركزت على المقارنة بين مبادئ القياس المحاسبي كما أنها لم تتطرق لموضوع الأدوات المالية، في حين أن الدراسة الحالية تطرقت للمقارنة بين مبادئ القياس المحاسبي من خلال جدول مقارن ملخص بين محاسبة القيمة العادلة و التكلفة التاريخية	تشترك الدراستين في كون كل منهما تطرقت لمحاسبة القيمة العادلة ومشكلة القياس وفق محاسبة التكلفة التاريخية
9-The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement (IFRS13)	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها تطرقت لتأثير محاسبة القيمة العادلة عل الدخل وتركيزها على المعيار(IFRS13) في	تشترك الدراستين في كون كل منهما تتطرق لموضوع محاسبة القيمة العادلة.

	الدراسة الحالية تتطرق لموضوع محاسبة القيمة العادلة من خلال الأدوات المالية بصفة عامة في النظام المحاسبي المالي مع الإشارة إلى المعايير المتعلقة بها	
10-Fair Value Accounting Earnings Volatility and stock Price Volatility	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على تطبيق محاسبة القيمة العادلة لنوع واحد من الأدوات المالية وهي الأسهم، في حين أن الدراسة الحالية تطرقت لمحاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بصفة عامة	تشترك الدراستين في كون كل منهما تتطرق لموضوع محاسبة القيمة العادلة.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الدراسات العربية والأجنبية السابقة

خلاصة الفصل

لقد تم من خلال هذا الفصل عرض وتحديد معالم المتغيرات الرئيسية لموضوع الدراسة "دور القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية" وذلك من أجل تسهيل عملية التعرف على هذا الدور على أرض الواقع؛

حيث تم إستنتاج أن العيوب و الإنتقادات الموجهة لمحاسبة التكلفة التاريخية كانت السبب في ظهور محاسبة القيمة العادلة لما لها من مزايا جعلتها ذات أهمية كبيرة في القياس المحاسبي لما توفره من معلومات مالية ملاءمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية لمختلف مستخدمي البيانات المالية ؛

كما تم التعرف أيضا على الأدوات المالية ومختلف التصنيفات المتعلقة بها سواء التصنيف الحديث المكون من الأسهم بنوعيها العادية والممتازة أو السندات، وكذا التصنيف التقليدي المتمثل في المشتقات المالية التي تتختلف بإختلاف العقود المترتبة عنها (عقود الخيار، عقود المبادلة، العقود المستقبيلية، العقود الآجلة)؛

أما فيما يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية فقد تطرقت لها معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية مطولا من من خلال معايير المحاسبة الدولية IAS32/IAS39 العرض والإعتراف ومعيار التقارير المالية الدوليةIFRS7 الإفصاح.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية

تمهيد الفصل

بعد التطرق إلى الأدبيات النظرية لكل من محاسبة القيمة العادلة والأدوات المالية في الفصل الأول و كذا التعرض لجملة من الدراسات السابقة، تم في هذا الفصل تقديم دراسة تحليلية لدور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية من خلال مبحثين:

يعالج المبحث الأول تقييم الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة من خلال أربعة مطالب هي على التوالي: طرق القياس وفق محاسبة القيمة العادلة، تصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)، القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة، تقييم إنخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وحسب المعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية(IFRS/IAS).

المفروض أن يعالج المبحث الثاني عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها ولكن تعذر علي الباحث القيام بها بسبب الظروف الخاصة المتمثلة في جائحة كورونا - Covid 19 - .

المبحث الأول: تقييم الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة

إن قياس الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة خطوة هامة لطالما دعى لها كل من مجلس المعايير المحاسبة الدولية(IASB) وكذا مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، لما قد توفره محاسبة القيمة العادلة من تقديرات أكثر ملاءمة وموثوقية لكل من المستثمرين والمقرضين مقارنة مع المعلومات الناتجة عن التقييم وفق التكلفة التاريخية.

المطلب الأول:طرق القياس وفق محاسبة القيمة العادلة

عند القياس وفق محاسبة القيمة العادلة يستوجب على المنشأة التعرف أولا على طرق القياس بها، وذلك وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) وكذا ما جاء به المعيار الدولي للتقارير المالية(IFRS13) طرق قياس القيمة العادلة .

1-محاسبة القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

تضمن النظام المحاسبي المالي نموذج محاسبة القيمة العادلة والتي أصلح على تسميتها "القيمة الحقيقية" حيث أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم محاسبة القيمة العادلة وهي السوق النشطة والتي أوجب توفر فيها الشروط التالية[1]:

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في السوق؛
- يمكن أن يوجد في السوق (عادة) في كل وقت مشترون وباعة
- أن تكون الأسعار في متناول اليد .

2- محاسبة القيمة العادلة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13):طرق قياس القيمة العادلة

يجسد هذا المعيار التوجه الحديث لمجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) بتبني محاسبة القيمة العادلة في قياس الأصول والإلتزامات حيث يعتبر هذا المعيار ثمرة جهد كل من مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بعد مناقشات طويلة وصعبة؛

في حين أنه يتطلب من المنشأة عند القياس بالقيمة العادلة أن تحدد العناصر التالية[2]:

- الأصل أو الإلتزام المعني بموضوع القياس؛
- السوق الأساسي للأصل أو الإلتزام؛
- تقييم التقنيات الملائمة للقياس، مع الأخذ بعين الإعتبار مدى توفر المعلومات اللازمة في السوق الأساسي.

كما يقدم هذا المعيار ثلاثة طرق مستعملة في قياس القيمة العادلة:

– طريقة السوق:تستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول وإلتزامات مشابهة أو مماثلة للأصول والإلتزامات محل القياس؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها.

[2] www.focus.ifrs/ifrs13, consulté le 02/08/2020 à 10:30

– **طريقة التكلفة:** تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حاليا لإستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أوالإلتزام محل القياس، أو ما تسمى بتكلفة الإستبدال الحالية؛

– **طريقة الدخل:**وتقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية، وهذا بإستخدام طريقة الإستحداث .

المطلب الثاني: تصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)والمعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)

إعتمد كل من النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IAS/IFRS) نفس التصنيف الأساسي المتمثل في:

1-الأصول المالية؛

2-الإلتزامات المالية.

*بحيث تضم الأصول المالية عقود حقوق الملكية.

أولا:تصنيف الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)

1-تصنيف الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي(SCF) إستوحى مبادئه من معايير المحاسبة الدولية إلا أن هناك إختلاف في تصنيفه للأدوات المالية مع ما جاءت به المعايير المحاسبة الدولية، وفيما يلي عرض لتصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) [1]:

1-1-تصنيف الأصول المالية حسب الميزانية:

تصنف الميزانية عناصر الأصول والخصوم بصفة منفصلة، حيث نميز في عرض الأصول والخصوم في الميزانية بين أصول جارية وعناصر غير جارية:

أ-أصول مالية غير جارية : تشمل الأصول المالية التي تحتفظ بها المنشأة لفترة متوسطة أو طويلة الأجل أي لفترة تفوق إثنا عشر(12) شهرا إبتداء من تاريخ إقفال الدورة حيث تصنف وفقا لمنفعتها والأسباب السائدة عندإكتسابها إلى أربعة أنواع هي:

– **سندات المساهمة والحسابات المدينة:** وهي السندات التي يعتبر إمتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المنشأة لأنها تسمح لها بممارسة النفوذ أو السيطرة على المنشأة التي أصدرت تلك السندات؛

– **السندات المثبتة لنشاط المحفظة:** وهي السندات المحتفظ بها من طرف المنشأة بغرض تحقيق مردودية مرضية في المدى الطويل ولكن دون أن تتدخل في تسيير المنشأة التي أصدرت هذه السندات؛

[1] بوسبعين تسعديت وحسياني عبد الحميد،محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، د.ط، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر،تلمسان،2017،ص ص 90-91.

– سندات مثبتة أخرى: وتتمثل في حصص رأس المال كالأسهم أو التوظيفات الطويلة الأجل كالسندات والتيتكون المنشأة قادرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ولديها النية أو أنها ملزمة بالإحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها؛

– القروض والحسابات المدينة التي أنشأتها المنشأة: وهي التي لا تنوي المنشأة أو ليس لها القدرة على بيعها في الأجل القصير مثل القروض التي تمنحها المنشأة للغير (أفرد أو مؤسسات) لفترة تفوق إثنا عشر(12) شهرا، الودائع والكفالات المدفوعة للغير والتي تستحق بعد أكثر من إثنا عشر(12) شهرا وغيرها من الحقوق(الذمم)المماثلة.

ب–أصول مالية جارية: وتشمل الأصول المالية التي تحتفظ بها المنشأة لفترة قصيرة تقل عن تقل عن إثنا عشر(12)شهرا من تاريخ إقفال الدورة، ومن أمثلة ذلك:القيم المنقولة للتوظيف(الأسهم والسندات المكتسبة بغرض إعادة بيعها في فترات قصيرة لتحقيق الأرباح من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء)،الأدوات المالية المشتقة (الخيارات، المبادلات...) بالإضافة إلى النقدية (الصندوق، البنك...) .

1–2–تصنيف الأصول المالية حسب مدونة الحسابات:

ويكون هذا التصنيف لأغراض المعالجة المحاسبية حيث تصنف الأصول المالية لأغراض المعالجة المحاسبية الأولية واللاحقة إلى أربعة أصناف، وهو تصنيف يتماشى مع تصنيف معايير المحاسبة الدولية:

- أصول مالية تم إقتناؤها من طرف المنشأة بهدف تحقيق الأرباح من التقلبات السعرية قصيرة الأجل أوتحقيق هامش التعامل؛
- أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، ولها تاريخ استحقاق محدد، ولدى المنشأة النية الصريحة والقدرة على الإحتفاظبها حتى تاريخ استحقاقها؛
- القروض والذمم التي أصدرتها المنشأة ؛
- الأصول المالية غير المشتقة التي تم تعينها كأصول متاحة للبيع أو الأصول المالية غير المصنفة ضمن الأنواع السابقة.

2–تصنيف الأصول المالية وفق ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)

وفقا لمعاييرالمحاسبة الدولية فإن جوهر الأداة المالية هو الذي يحدد كيفية تصنيفها دون النظر إلى شكلها القانوني بحيث تصنف الأداة المالية حسب نية و هدف المنشأة من إقتناءها، لذلك حددت ثلاثة مجموعات من الإستثماراتللإفصاح عن تلك الأدوات وهي كالتالي[1] :

المجموعة الأولى:الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها

تتمثل في الأدوات المالية التي التي تتوافر لإدارة المنشأة فيتاريخ الشراء النية الصادقة والقدرة الأكيدة على الإحتفاظ بها حتى حلول تاريخ استحقاقها، أما إذا توقعت الوحدة الاقتصادية بيع هذه الاستثمارات لسبب ما مثل التغير في

[1] بوسبعين تسعديت وحسياني عبد الحميد، مرجع سابق ، ص ص92-93.

أسعار الفائدة، أو سعر العملة الأجنبية، أو الحاجة للسيولة أو أية أسباب تمويلية فعليها تصنيف هذه الإستثمارات في نوع أخر، وتتمثلهذه الإستثمارات بشكل رئيسي في أوراق الدين(السندات) حيث أن لها تاريخ إستحقاق ثابت وقيمة ثابتة، خلافا للإستثمار في أدوات الملكية (الأسهم) التي لا يوجد لها تاريخ إستحقاق ثابت، ويستثنى من ذلك بعض الأسهم الممتازة التي يكون لها تاريخ إستحقاق معين وقيمة ثابتة، حيث أن قيمتها يمكن أن تتغير عند البيع حسب سعرها في السوق؛

المجموعة الثانية :الإستثمارات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة

تتمثل في الأدوات المالية التي تقتنيها المنشأة بغرض تحقيق الأرباح في المدى القصير(من خلال التقلبات قصيرة الأجل في أسعارها السوقية)بحيث يتم بيعها فور إرتفاع أسعارها في السوق، وتتمثل بشكل رئيسي في الأدوات المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية، القروض والذمم المدينة المستحوذ عليها بواسطة المنشأة بنية تحقيق ربح في المدى القصير؛

المجموعة الثالثة:الإستثمارات المالية المتوفرة للبيع

تتمثل في الأدوات المالية التي يحتفظ بها لفترة غير محددة، فهي ليست محتفظ بها للمتاجرة أو لتاريخ إستحقاقها، ويقصد بها الأدوات المالية التي قد ترغب الوحدة الاقتصادية في بيعها في أي وقت لتحقق عائدا منها.

*كما ولقد أجازت معايير المحاسبة الدولية للمنشأة إعادة تصنيف الأدوات المالية إذا حدث تغيير في النية أو في القدرة على الإحتفاظ بالأدوات المالية، وفيما يلي عرض لكيفية إعادة تصنيف الأدوات المالية[1]:

- إعادة تصنيف من فئة محتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها إلى فئة غرض المتاجرة؛
- إعادة التصنيف من فئة المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق إلى فئة المتوفرة للبيع؛
- إعادة التصنيف من فئة المتوفرة للبيع إلى فئة المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق؛
- إعادة التصنيف من فئة المتاحة للبيع إلى فئة غرض المتاجرة؛
- إعادة التصنيف من فئة غرض المتاجرة إلى فئة المتوفرة للبيع.

ثانيا:تصنيف الإلتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)

1-تصنيف الإلتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

تصنف الإلتزامات المالية في النظام المحاسبي المالي وفق الميزانية ومدونة الحسابات كما يلي[2]:

– **خصوم مالية جارية** :وهي تلك الإلتزامات التي تتجاوز مدة إستحقاقها دورة مالية كاملة منها الأدوات المالية التي تصدرها المنشأة لغرض تحقيق ربح على المدى القصير (أقل من سنة)؛

– **خصوم مالية غير جارية:** وهي تلك الإلتزامات التي تتجاوز مدة إستحقاقها السنة، ويعبر عنها في مدونة الحسابات

[1] خالد عبد الرحمان وجمعة يونس،مرجع سابق،ص43.

[2]بوسبعين تسعديت وحسياني عبد الحميد، مرجع سابق ، ص123.

بالخصوم المالية الأخرى منها القروض السندية .

2-تصنيف الإلتزامات المالية وفق ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)

هناك فئتان للإلتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وهما[1]:

- الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): وتضم كل الإلتزامات المالية التي تكون المنشأة قد قامت بحيازتها لغاية المتاجرة بها أو أنها إختارت تصنيفها في هذه الفئة، ومن أمثلة ذلك:أداة دين تكون المنشأة أصدرتها تنوي المنشأة إعادة بيعها في وقت قريب لتحقيق ربح من خلال التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة؛

- الإلتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المهتلكة: وتندرج في هذه الفئة معظم الإلتزامات المالية الأخرى، كحسابات الذمم الدائنة، أوراق الدفع وأدوات الدين الصادرة.

المطلب الثالث: القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة

قياس الأدوات المالية هو المرحلة التي تلي مرحلة الإعتراف بها، وهو عملية تحديد القيم النقدية للأدوات المالية التي تظهر في القوائم المالية، لتحديد هذه القيم يتم الإعتماد على التصنيف السابق للأدوات المالية وفق كل من النظام المحاسبي المالي(SCF) والمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS).

أولا:القياس الأولي واللاحق للأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)

بالإعتماد على التصنيف السابق الذكر للأصول المالية يصبح بالإمكان تحديد طريقة قياسها في بداية ونهاية الدورة والتي تختلف من صنف إلى آخر، حيث نميز نوعين من القياس هما كالتالي[2] :

1-القياس الأولي للأصول المالية:

تقاس الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، فعند الشراء تتحدد القيمة العادلة بتكلفة الشراء مضاف إليها النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء الأصل بحيث تصبح تلك التكاليف جزءا من المبلغ الدفتري للأصل، وعند البيع تقاس الأداة المالية بالقيمة العادلة المتمثلة في سعر البيع مطروحا منها العمولات المدفوعة ومصاريف البيع المباشرة، ويعامل الفرق بين صافي ثمن البيع والتكلفة على أنه مكاسب أو خسائر إستثمارات ويظهر في حساب مستقل لحسابات التسيير.

2-القياس اللاحق للأصول المالية:

هذا القياس خاص بالمنشآت التي إعترفت بأصولها المالية مسبقا قبل الإنتقال للقياس وفق لمعايير المحاسبة الدولية الحديثة المبنية على محاسبة القيمة العادلة، حيث يتحدد القياس اللاحق للأصول المالية حسب فئات تصنيف الأصول المالية

[1] بوسبعين تسعديت وحسياني عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 124.

[2] بوسبعين تسعديت وحسياني عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 95.

والجدول التالي يوضح القياس اللاحق للأصول المالية حسب فئات تصنيفها:

تصنيف الأصول المالية وفق (SCF)	تصنيف الأصول المالية وفق (IFRS/IAS)	القياس اللاحق للأصل
أصول مالية جارية	الأصولالمالية لأغراض المتاجرة	القيمة العادلة والفرق يحمل لنتيجة الدورة.
أصول مالية غير جارية	الأصول المالية المحتفظ بها حتى موعد الإستحقاق	التكلفة المهتلكة مطروحا منها أي مخصص لقاء التدني في قيمتها.
	الأصول المالية المتاحة للبيع	القيمة العادلة مطروح منها أي مخصص لقاء التدني في قيمتها كما يسجل الفرق الناتج عن إعادة التقييم في حساب رؤوس الأموال الخاصة.

المصدر: بن ربيعة حنيفة، مرجع سابق،ص94.

*ولحساب التكلفة المهتلكة نستخدم المعدل الفعلي للفائدة أو ما يسمى أيضا بمعدل الفائدة المحين، ويتم إحتساب كل منهما كمايلي:

– التكلفة المهتلكة =قيمة الأصل عند تسجيله الأولي–التسديدات من أصل المبلغ +أو – الإهتلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأولي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق–كل إنخفاض في نقص القيمة أو إمكانية عدم التحصيل؛

– المعدل الفعلي: معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يعطينا قيمة حالية للتدفقات الناتجة عن الأداة المالية معدومة: 0=المدفوعات– التحصيلات، بحيث أن المدفوعات(هي القيمة العادلة +المصاريف)، أما التحصيلات أو المقبوضات(فهي الفوائد السنوية+القيمة المحصلة) [1].

ثانيا:قياس الأصول المالية المعاد تصنيفها وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)

بعد إعادة تصنيف الأصول المالية يعاد قياسها حسب تصنيفها كالتالي[2]:

– إعادة تصنيف من فئة محتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها إلى فئة غرض المتاجرة: يعاد قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويرحل الفرق بين القيمة الدفترية المرحلة والقيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل؛

– إعادة التصنيف من فئة المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق إلى فئة المتوفرة للبيع: يعاد قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويرحل الفرق ربح أو خسارة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية حسب إختيار المنشأة الإقتصادية؛

[1] بن ربيعة حنيفة، مرجع سابق، ص108.

[2] خالد عبد الرحمان وجمعة يونس،مرجع سابق،ص45.

– إعادة التصنيف من فئة المتوفرة للبيع إلى فئة المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق: في مثل هذه الحالة يكون من المناسب للمنشأة الإقتصادية ترحيل الأصل المالي بالتكلفة المهتلكة بدلا من القيمة العادلة، بحيث يصبح المبلغ المرحل للقيمة العادلة للأصل المالي هو تكلفته المهتلكة الجديدة؛

– إعادة التصنيف من فئة المتاحة للبيع إلى فئة غرض المتاجرة: يعاد قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويرحل الفرق بين القيمة الدفترية المرحلة والقيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل؛

– إعادة التصنيف من فئة غرض المتاجرة إلى فئة المتوفرة للبيع: يعاد قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويرحل الفرق ربح في قائمة الدخل أما الخسائر الغير متحققة فتعالج في بند إحتياطات في حقوق المساهمين وليس قائمة الدخل.

ثالثا: القياس الأولي واللاحق للإلتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)

يرتكز قياس الإلتزامات المالية، كخطوة أولى على صنف الإلتزام المالي الذي تنتمي إليه الأداة المالية التي تم ذكرها سابقا ومن ثم تتضح طريقة التقييم المناسبة سواء بالقيمة العادلة أو التكلفة المهتلكة[1].

والجدول التالي يوضح القياس الأولي واللاحق للإلتزامات المالية حسب فئات تصنيفها:

تصنيف الإلتزامات المالية وفق(SCF)	تصنيف الإلتزامات المالية وفق (IFRS/IAS)	القياس	
		الأولي	اللاحق
الخصوم المالية الجارية	الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	بالقيمة العادلة	بالقيمة العادلة والتغيرات تسجل في حسابات النتائج
الخصوم المالية الغير جارية	الإلتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المهتلكة	بالقيمة العادلة	بالتكلفة المهتلكة والتغيرات لا تسجل

المصدر: بوسبعين تسعديت وحسياني عبد الحميد،مرجع سابق، ص95.

[1] بوسبعين تسعديت وحسياني عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 124.

المطلب الرابع: تقييم إنخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة وحسب معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)

يقصد بإنخفاض قيمة الإستثمارات بأنه التدني غير المؤقت في قيمة الإستثمارات المالية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها الحالة التي تمر بها المنشأة الإقتصادية المستثمرة فيها من أزمة سيولة خانقة؛

وفي هذا الصدد فإنه على المنشأة الإقتصادية في تاريخ الميزانية تقييم ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى إنخفاض قيمة الأداة بحيث لا يتوقع إعادة تعويضه أو التعافي منه ، فإذا تبين وجود إنخفاض فعلي تتم معالجته كالتالي:

1- إذا كانت الأداة محتفظ بها لغرض المتاجرة أو متوفرة للبيع:

في هذه الحالة يعتبر الإنخفاض في قيمة الأداة المالية بمثابة خسارة يتم إقفالها في قائمة الدخل وتقدر هذه الخسارة بأنها الزيادة في القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للإسترداد عند التصرف في الأداة المالية مع مراعاة إستبعاد مبلغ الهبوط السابق المثبت في حقوق الملكية وذلك فيما يتعلق بالأدوات المتاحة للبيع؛

2- إذا كانت الأداة محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق:

في هذه الحالة يجب قياس إنخفاض القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع مستقبلا مخصوما بإستخدام سعر الخصم الأصلي للأداة، ويعالج هذا الفرق في قائمة الدخل مباشرة.

وعليه يتم تقييم إنخفاض قيمة الأدوات المالية بأخذ أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين كمثال على النحو التالي[1]:

- إذا كانت أداة متعلقة بحقوق الملكية (الأسهم):

إذا تبين وجود تراجع في قيمة الأداة المالية حيث ظهر أن قيمتها العادلة أقل من قيمتها الدفترية ووردت معلومات إلى إدارة الوحدة بأن هذا التراجع ليس مؤقتا بسبب تقلب سوقي وإنما ناتج عن تدهور في قيمة الأصل، فإن القيمة العادلة الجديدة للأصل تحدد بتخفيض قيمة الإستثمار بمقدار الخسارة (الناتجة عن هذا الانخفاض) في قائمة الدخل؛

- إذا كانت أداة متعلقة بأدوات الدين(السندات):

يحدث الإنخفاض أو الخسارة في الإستثمارات في أدوات الدين عندما يكون هناك إحتمال بأن لا يتمكن المستثمر من إسترداد المبالغ المستحقة (مبلغ الدين+الفائدة) المحددة وفقا لشرط عقد الإصدار فإذا أصبحت القيمة العادلة للأداة في نهاية السنة أقل من قيمتها الإسمية(القيمة المنصوص عليها في العقد) فيتوجب إثبات الفرق كخسارة غير محققة ويتم إظهارها في قائمة الدخل، فإذا تبين وجود شك حول تحصيل القيمة التعاقدية بسبب ظروف مالية صعبة تعاني منها الوحدة الإقتصادية، في هذه الحالة فإن الخسارة غير المحققة المشار إليها

يجب إعادة معالجتها على أنها خسارة تدني ويتم إظهارها في قائمة الدخل، وتخفض السندات إلى التكلفة المعدلة الجديدة.

[1] خالد عبد الرحمان و جمعة يونس، مرجع سابق، ص47.

والجدول التالي يوضح مدى خضوع فئة الإستثمارات في الأدوات المالية لإختبار إنخفاض القيمة:

الفئة	أساس القياس	مدى خضوعها لإختبار إنخفاض القيمة وكيفية إختبارها
بغرض المتاجرة	القيمة العادلة	لا يجرى مثل هذا الإختبار
محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	التكلفة المهتلكة	يجرى هذا الإختبار ويتمثل في الفرق بين القيمة المسجلة ومابين القيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع و المخصوم بسعر الفائدة الفعلي الخاص بالأدوات المالية عند حملها ويعالج هذا الإنخفاض في قائمة الدخل.
متوفرة للبيع	القيمة العادلة	يجرى هذا الإختبار في حالة إظهار التغيرات في القيمة ضمن حقوق الملكية، والمتمثل في وجود تراجع دائم في القيمة العادلة للأصل من قيمتها الدفترية ويعالج هذا الإنخفاض في قائمة الدخل.

المصدر خالد عبد الرحمان وجمعة يونس، مرجع سابق، ص 83.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

بهدف الحصول على المعلومات والتأكد من الفرضيات تم الإعتماد على الإستبيان كأداة رئيسية للوصول لدور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية، حيث تضمن الإستبيان أربع محاور هي كالتالي:

المحور الأول: تضمن البيانات الشخصية المتعلقة بعينة الدراسة، من خلال المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي والخبرة، والتي من الممكن أن تساهم في تفسير النتائج؛

المحور الثاني: يتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل وجود محاسبة التكلفة التاريخية، ويضم 7 أسئلة؛

المحور الثالث: يتعلق بأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية على ملاءمة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية، ويضم 7 أسئلة؛

المحور الرابع:يتعلق بأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية على موثوقية المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية، ويضم 6 أسئلة؛

***الإستبيان مدرج في الملحق 01**

تعذر على الباحث إجراء الدراسة الميدانية بسبب الظروف الخاصة بجائحة كورونا - Covid 19 - ، حيث اعتذرت عينة الدراسة عن إستقبال الباحث بسسب إجراءاتها الوقائية ضد فيروس كورونا - Covid 19 - ،

مما أدى إلى عدم تمكن الباحث من توزيع الإستبيان، وبالتالي عدم التمكن من الحصول على نتائج ومعطيات يستطيع الباحث مناقشتها وعرضها في الدراسة الميدانية ،

وعليه وللأمانة العلمية لم يتم إنجاز هذا المبحث .

خلاصة الفصل

لقد حاول الباحث من خلال هذا الفصل تحليل "دور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية" رغبة منه في تكييف موضوع الدراسة كونه تعذر على الباحث تحليل الإستبيان لصعوبة وإستحالة توزيعه، وقد أبرزت هذه الدراسة التحليلية المكيفة جملة من النتائج، حيث أشار النظام المحاسبي المالي(SCF) إلى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم محاسبة القيمة العادلة وهي السوق النشطة، كما قد إستوحى النظام المحاسبي المالي(SCF) مبادئه من معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية(IFRS/IAS) فيما يخص تصنيف الأدوات المالية حيث يتشابه تصنيف النظام المحاسبي المالي (SCF) للأصول المالية حسب مدونة الحسابات مع تصنيف معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية(IFRS/IAS) بحيث تختلف فقط من حيث التسمية لكن هذا التشابه لا ينفي وجود إختلافات منها أن معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية(IFRS/IAS) أجازت إعادة تصنيف الأدوات المالية، وكذا تطرقت لطرق تقييم إنخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية في حين لم يتطرق النظام المحاسبي المالي (SCF) لهذين العنصرين ، وأما من حيث قياس الأدوات المالية فوفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS) فإن جميع الأصول المالية تقيم تقييما أوليا وتقييما لاحقا وفق محاسبة القيمة العادلة بإستثناء المحتفظ بها حتى موعد إستحقاقها فإن تقييمها اللاحق بالتكلفة المهتلكة، في حين أن جميع الإلتزامات المالية تقييم وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS) تقيما أوليا وتقييما لاحقا وفق محاسبة القيمة العادلة بإستثناء الخصوم المالية الغير جارية فإن تقييمها اللاحق بالتكلفة المهتلكة؛

وعليه يعتمد كل من النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية(IFRS/IAS) نفس تقييم الأدوات المالية من خلال القياس الأولي واللاحق نظريا، في حين من الجانب التطبيقي فإن معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية(IFRS/IAS) تسمح بقياس الأدوات المالية بثلاث طرق إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مبدئيا أو بالتكلفة المهتلكة في القياس اللاحق، وفي حالة إعادة تصنيف الأصول المالية تقاس وفق القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل؛

في حين أن النظام المحاسبي المالي (SCF) يسمح بقياس الأدوات المالية بطريقتين فقط إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مبدئيا أو بالتكلفة المهتلكة في القياس اللاحق.

الخاتمة

الخاتمة

لقد تطرق الباحث في هذه الدراسة تحت عنوان " دور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية" إلى المفاهيم العامة حول محاسبة القيمة العادلة والأدوات المالية، وكيف كانت هناك إنتقادات موجهة لمحاسبة التكلفة التاريخية أدت لظهور محاسبة القيمة العادلة من بينها عدم قدرة محاسبة التكلفة التاريخية على إعطاء معلومات عادلة تمثل الوقائع الإقتصادية لمستخدمي البيانات المالية في حين أن محاسبة القيمة العادلة توفر معلومات ملاءمة لإتخاذ قرارات سليمة مما جعلها تكتسب أهمية كبيرة في القياس المحاسبي حيث تساعد في عملية التحليل المالي لأداء المنشأة وبالتالي تمكنها من إدارة وقياس المخاطر كما تساعد معلومات محاسبة القيمة العادلة في إجراء مقارنات بقيم واقعية بين المنشآت المتشابهة التي تستعمل القيمة العادلة .

كما تناول الباحث أهم المصطلحات المتعلقة بالأدوات المالية المتمثلة في كل من الأصل المالي، الإلتزام المالي وأداة حق الملكية ، وكذا تصنيف الأدوات المالية سواء التصنيف الحديث المكون من الأسهم بنوعيها (العادية والممتازة) والسندات، أو التصنيف التقليدي المتمثل في المشتقات المالية التي تختلف بإختلاف العقود المترتبة عنها (عقود الخيار، عقود المبادلة، العقود المستقبلية والعقود الآجلة)، في حين قد برزت الأدوات المالية بصورة واضحة في معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS) من خلال كل من المعيار المحاسبي الدولي (IAS32):عرض الأدوات المالية، المعيار المحاسبي الدولي (IAS39): الإعتراف بالأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7): الإفصاح عن الأدوات المالية.
وقد أجمعت أغلب الدراسات السابقة على ضرورة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية لما لها من تأثير إيجابي على المعلومات المالية الناتجة عنها .

وللوصول لنتائج الدراسة تم تحليل دور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية رغبة من الباحث في تكييف موضوع الدراسة كونه تعذر عليه تحليل الإستبيان لصعوبة وإستحالة توزيعه بسبب الظروف الخاصة المتمثلة في جائحة كورونا -Covid19-،حيث توصل الباحث إنطلاقا من الدراسة التحليلية المكيفة لتقييم الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة إلى أن تقييم الأدوات المالية سواء وفق نظام المحاسبي المالي(SCF) أو معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS) تكون حسب فئات تصنيفها المتمثلة في كل من الأصول المالية والإلتزامات المالية بحيث تتضمن الأصول المالية عقود حقوق الملكية، في حين أن تقييم الأدوات المالية يخضع للقياس الأولي واللاحق وفق محاسبة القيمة العادلة حيث أن معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية(IFRS/IAS) تسمح بقياس الأدوات المالية بثلاث طرق إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مبدئيا والتكلفة المهتلكة في القياس اللاحق وفي حالة إعادة تصنيف الأصول المالية تقاس وفق القيمة العادلة من خلال الدخل، في حين أن النظام المحاسبي المالي (SCF) يسمح بقياس الأدوات المالية بطريقتين فقط إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مبدئيا أو بالتكلفة المهتلكة في القياس اللاحق.

إختبار فرضيات الدراسة:

لم يتمكن الباحث من إختبار فرضيات الدراسة لصعوبة وإستحالة توزيع الإستبيان بسبب الظروف الخاصة المتمثلة في جائحة كورونا -Covid19-.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل موضوع الدراسة المتعلق بدور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

– يؤدي إستخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية إلى معلومات مالية تمثل الواقع الإقتصادي خلافا لمحاسبة التكلفة التاريخية التي تصبح معلوماتها المالية مشكوكا فيها بمرور الوقت؛

– أشار النظام المحاسبي المالي(SCF) إلى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم محاسبة القيمة العادلة وهي السوق النشطة و هذا مايتنافى مع الواقع، فالسوق المالي الجزائري غير كفؤ كبيئة محاسبية مهيأة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة؛

– هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)حيث أن كل منهما يدعو إلى تقييم الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة؛

– وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS) فإن جميع الأصول المالية تقيم تقييما أوليا وتقييما لاحقا وفق محاسبة القيمة العادلة بإستثناء المحتفظ بها حتى موعد إستحقاقها فإن تقييمها اللاحق بالتكلفة المهتلكة؛

– وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS) فإن جميع الإلتزامات المالية تقيم تقييما أوليا وتقييما لاحقا وفق محاسبة القيمة العادلة بإستثناء الخصوم المالية الغير جارية فإن تقييمها اللاحق بالتكلفة المهتلكة؛

– لم يتطرق النظام المحاسبي المالي (SCF) لإعادة تصنيف الأدوات المالية وتقييمها، وكذا طرق تقييم إنخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية في حين تطرقت لها معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية(IFRS/IAS) وفق محاسبة القيمة العادلة .

إقتراحات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إقتراح مايلي:

– الإهتمام بالتطبيق الفعلي لمحاسبة القيمة العادلة لما لها من مميزات في القياس والإفصاح المحاسبي للأدوات المالية والتخلي عن محاسبة التكلفة التاريخية؛

– على الدولة الجزائرية أن تضع ميكانيزمات فعالة لتنشيط السوق المالي الجزائري؛

– على الهيئات القائمة على تطوير وتحسين التقنين المحاسبي الإهتمام أكثر بتحديث النظام المحاسبي المالي(SCF) مع المعطيات الجديدة التي تطرحها معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية(IFRS/IAS) خاصة المتعلقة بالأدوات المالية .

آفاق الدراسة:

من أجل إستكمال الجوانب المتعلقة بالدراسة والتي لم يتم التطرق إليها، نقترح المواضيع التالية:

-تكييف النظام المحاسبي المالي مع محاسبة القيمة العادلة؛

-واقع تطبيق الأدوات المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية؛

-تقييم الأدوات المالية بين محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة لإظهار الفروقات بين التقييمين و إبراز محاسبة القيمة العادلة كالخيار الأمثل؛

-أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على عوائد الأدوات المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية.

قائمة المراجع :

الكتب باللغة العربية :

1. بن ربيعة حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق (SCF) والمعايير الدولية (IAS/IFRS)، د.ط، إصدار منشورات كليك،2013.
2. بوسبعين تسعديت وحسياني عبد الحميد،محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، د.ط، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر.
3. حمد صلاح الحناوي وجلال إبراهيم العيد،بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، د.ط، الدر الجامعية، مصر، 2005.
4. خالد جمال الجعارات،معايير التقارير المالية، ط1، مكتبة الجامعة: إثراء للنشر والتوزيع، الإمارات، 2007.
5. رسيمة أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، ط1، المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
6. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، ط2، دار وائل للنشر، الأردن 2006.
7. زهير خضر يامين، القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، العدد 14، خاص (الجزء الثاني) كلية المنصور، جامعة العراق، 2011.
8. طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية: المفاهيم –إدارة المخاطر- المحاسبة، ط.د، الدار الجامعية، مصر، 2003.
9. طارق عبد العال حماد، دليل التعامل في البورصة،د.ط، الدار الجامعية، مصر،2007.
10. ماهر شكري ومروان عوض، المالية الدولية، ط1، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن،2004.
11. محفوظ جبار، الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية،ج2، د.ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
12. مُحَمَّد أبو نصار وجمعة حميدات،معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، د.ط، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
13. محمود مُحَمَّد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق البورصات، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

المذكرات والأطروحات الجامعية :

1. بلعزيز سارة، دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار IFRS13 في البيئة الجزائرية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر، محاسبة وجباية معمقة ،قسم العلوم التجارية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

2. بونعجة سحنون، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية – بالإشارة إلى حالة الجزائر – مذكرة ماجستير غير منشورة، محاسبة ومالية، كلية العلوم التجارية، جامعة الشلف،2011/2010.
3. حريزي رابح، سوق الأوراق المالية والأدوات المالية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010/2019.
4. حمدي فلة ، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، محاسبة قسم العلوم التجارية ،جامعة مُحَّد خيضر ،بسكرة، 2017/2016.
5. خالد عبد الرحمن جمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على أدوات الأسهم « دراسة تحليلة للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية»، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011.
6. خليفي سعاد، التصنيف والتقييم المحاسبي للأدوات المالية بالقيمة العادلة،مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر، محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013/2012.
7. شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس ،سطيف، 2018/2017.

المجلات العلمية :

1. شعيب شنوف، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، مداخلة بعنوان دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد15، أيام 21/20 أكتوبر2009.
2. كرار سليم، قياس القيمة العادلة للأسهم العادية بإستعمال نموذج بمضاعفة الربحية– دراسة تطبيقية– ،مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 29، جامعة الكوفة، العراق.
3. مُحَّد سفير وجمال مدات، القيمة العادلة: بين حتمية تطبيق وإشكالية التطبيق، مجلة معارف، العدد13، ديسمبر 2012.
4. هواري معراج وحديدي آدم، إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد3، أيام14/13 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة.

الملتقيات

1. رشيد بوكساني، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة بعنوان مبدأ التكلفة التاريخية بين الإنتقادات والتأييد في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة السوقية،جامعة الوادي، أيام18/17جانفي 2011.

القوانين والتنظيمات:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها؛

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Al-KhadashAbdullatif,Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries The Case of the Banking Sector, Vol 5,No 4,Accounting Department, Jordan, 2008-2009.

2. Bessong and Peter Charles,Comparative Analysis of Fair Value and Historical Cost Accounting on Reported Profit: AStudy of Selected Manufacturing Companies, Vol 3, No 8, DEPARTMENT OF ACCOUNTING, Faculty of Management Science, University of NIGERIA, NIGERIA, 2011-2012

3. Goncharov , Fair Value Accounting Earnings Volatility and stock Price Volatility, Vol31, No07, Accounting Department, University of UK.2014-2015

4. Noor AIdeen M.Ghafeer and Abdul Aziz A Abdul Rahman, The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement (IFRS13)-An Application Study in Insurance Companies, Research Journal of Finance and Accounting,Vol5, No16, Accounting Department ,philadelphiaUniversity, 2013- 2014.

5. ZaidAyedRamdan,The fair value and its using effects on the financil performance indications, Research Journal Economics and Administration Sciencesn, Vol 08, No7,University of Iraq ,2011- 2012.

المواقع الإلكترونية

www.IASB. org/ias39.Consultè le 13/07/2020 à 14:30
www.IASB. org/ias39.Consultè le 13/07/2020 à16:00
www.focus.ifrs/ifrs7, consulté le 14/07/2020 à 15:17
www.focus.ifrs/ifrs13, consulté le 02/08/2020 à 10:30

الملحق رقم (1): الإستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريرج–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

إستمارة الإستبيان

تأتي هذه الدراسة والمدرجة تحت عنوان "**دور القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية** " إستكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية؛

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ومدى جودة المعلومات المالية الناتجة عنها؛

نرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التي يحتويها الإستبيان وذلك نظرا لما تتمتعون به من خبرة مهنية في مجال المحاسبة بحكم موقعكم الوظيفي وإيمانا منا بأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة؛

إن مساهمتكم في الإجابة الموضوعية على هذه الأسئلة وحرصكم على تقديم معلومات سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة والحصول على معلومات أكثر دقة.

كما نحيطكم علما أن إجابتكم لن تستخدم إلا لغرض الدراسة فقط، ويمكنكم التواصل معنا على البريد الإلكتروني: sihem1261@gmail.com

نشكر لكم حسن تعاونكم ومساهمتكم في هذه الدراسة

المحور الأول البيانات الشخصية

الجنس: أنثى ☐ ذكر ☐

المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجيستير ☐ أخرى ☐

المستوى الوظيفي: محاسب ☐ محاسب معتمد ☐ خبير محاسبي ☐ أخرى ☐

الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5- 10 سنة ☐ أكثر من 10 سنة ☐

المحور الثاني: تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل وجود محاسبة التكلفة التاريخية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إن وضع نظام محاسبي مالي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية يسمح بتطبيق محاسبة القيمة العادلة					
2	إن إتاحة النظام المحاسبي المالي فرصة للمفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي يعيق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية					
3	إن تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية في قياس الأدوات المالية يؤدي إلى قصور في الإفصاح المحاسبي					
4	إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية يؤدي إلى الحصول على معلومات تعكس الوقائع الإقتصادية					
5	إن قياس الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى معلومات مالية أدق من تلك التي أعدت وفق محاسبة التكلفة التاريخية					
6	تعتبر محاسبة القيمة العادلة أفضل طرق قياس الأدوات لمالية					
7	تتجه بيئة الأعمال الجزائرية نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة والتخلي عن محاسبة التكلفة التاريخية					

المحور الثالث: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية عل ملاءمة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية تعبر عن المركز المالي الحاضر للمنشأة					
9	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية تحقق خاصية التوقيت المناسب لمستخدميها					
10	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية قابلة للتحقق سواء من قبل الإدارة أو أي طرف آخر					
11	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية تساعد في ترشيد القرارات الإقتصادية للمنشأة					
12	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية تساعد في ترشيد القرارات الإستثمارية لمستخدميها					
13	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية قابلة للمقارنة بين فترات مختلفة					
14	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية ذات قيمة تنبؤية عالية					

المحور الرابع: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية عل موثوقية المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية تعبر بصدق عن الأحداث التي تقوم بها للمنشأة					
16	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية خالية من الأخطاء ومصنفة بشكل واضح					

17	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية بقيم تعكس تقدير الأسواق المالية					
18	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية تسمح بتفادي التلاعب بالحسابات					
19	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية حيادية					
20	توفر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية معلومات مالية تحقق التوافق بين المصالح المختلفة لمستخدميها					

الفهرس

شكر وتقدير	–
الإهداءات	–
ملخص الدراسة	–
قائمة المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الرموز والإختصارات	–
مقدمة	أ_د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	6
تمهيد الفصل الأول	6
المبحث الأول: الإطار النظري للمتغيرات الرئيسية(القيمة العادلة والأدوات المالية)	7
المطلب الأول:محاسبة القيمة العادلة البديل لمحاسبة التكلفة التاريخية	7
أولا: محاسبة التكلفة التاريخية ومبررات التوجه محاسبة القيمة العادلة	7
ثانيا: تعريف محاسبة القيمة العادلة	8
المطلب الثاني: مزايا وأهمية القياس وفق محاسبة القيمة العادلة	9
الفرع الأول: مزايا إستخدام محاسبة القيمة العادلة	9
الفرع الثاني: أهمية القياس وفق محاسبة القيمة العادلة	10
المطلب الثالث: تقديم الأدوات المالية	11
أولا:تعريف الأدوات المالية	11
1-الأصل المالي	11
2-الإلتزام المالي	11
3-أداة حق الملكية	11
ثانيا : تصنيف الأدوات المالية	12
1-التصنيف التقليدي للأدوات المالية	12
1-1-أدوات الملكية(الأسهم)	12
أ-الأسهم العادية	12
ب-الأسهم الممتازة	12

1-2-أدوات الدين(السندات)	12
1-3-الأدوات التي تجمع بين الملكية والدين	13
2-التصنيف الحديث للأدوات المالية (المشتقات المالية)	13
2-1- عقود الخيار	13
2-2- عقود المبادلة	14
2-3- العقود المستقبلية	14
2- 4-العقود الآجلة	14
المطلب الرابع : العرض، الإعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية	14
الفرع الأول: المعيار المحاسبي الدولي (IAS32)عرض الأدوات المالية	15
1-هدف معيار عرض الأدوات المالية (IAS32)	15
2-نطاق تطبيق معيار عرض الأدوات المالية (IAS32)	15
3-مواضيع معيار عرض الأدوات المالية (IAS32)	15
3-1-التفرقة بين الأدوات المالية وحقوق الملكية	15
3-2-الأسهم الذاتية	15
3-3-الأدوات المالية المركبة	16
3-4-التقرير عن الفوائد والمكاسب والخسائر والتوزيعات	16
3-5-المقاصة	16
الفرع الثاني: المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) الإعتراف بالأدوات المالية	16
1-هدف معيار الإعتراف بالأدوات المالية (IAS39)	16
2-نطاق تطبيق معيار الإعتراف بالأدوات المالية (IAS39)	16
3-مواضيع معيار الإعتراف بالأدوات المالية (IAS39)	16
3-1-الإعتراف والإقرار المبدئي بالأداة المالية	16
3-2-الإعتراف والإقرار عند بيع وشراء الأدوات المالية	17
3-3-إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية	17
الفرع الثالث:المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7) الإفصاح عن الأدوات المالية	17
1-هدف معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS7)	17
2-نطاق تطبيق معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS7)	17
3-مواضيع معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (IFRS7)	17

المبحث الثاني :الدراسات السابقة	18
المطلب الأول :الدراسات العربية السابقة	18
المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية السابقة	21
المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني الدراسة التحليلية	30
تمهيد الفصل الثاني	30
المبحث الأول: تقييم الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة	31
المطلب الأول:طرق القياس وفق محاسبة القيمة العادلة	31
1-محاسبة القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	31
2- محاسبة القيمة العادلة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13):طرق قياس القيمة العادلة	31
المطلب الثاني: تصنيف الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)والمعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)	32
أولا:تصنيف الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)	32
1-تصنيف الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)	32
1-1-تصنيف الأصول المالية حسب الميزانية	32
1-2-تصنيف الأصول المالية حسب مدونة الحسابات	33
2-تصنيف الأصول المالية وفق ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)	33
المجموعة الأولى:الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها	33
المجموعة الثانية :الإستثمارات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	34
المجموعة الثالثة:الإستثمارات المالية المتوفرة للبيع	34
ثانيا:تصنيف الإلتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)	34
1-تصنيف الإلتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)	34
2-تصنيف الإلتزامات المالية وفق ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية IFRS/IAS)	35
المطلب الثاني: القياس الأولي واللاحق للأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة	35
أولا:القياس الأولي واللاحق للأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)	35

1-القياس الأولي للأصول المالية	35
2-القياس اللاحق للأصول المالية	35
ثانيا:قياس الأصول المالية المعاد تصنيفها وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)	36
ثالثا: القياس الأولي واللاحق للإلتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)	37
المطلب الرابع: تقييم إنخفاض وتدهور قيمة الأدوات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية (IFRS/IAS)	38
1- إذا كانت الأداة محتفظ بها لغرض المتاجرة أو متوفرة للبيع	38
2- إذا كانت الأداة محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	38
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	40
خلاصة الفصل الثاني	41
الخاتمة	43
المراجع	46
الملاحق	49
الفهرس	53